جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
قسم اللغويات

من قضايا الاستثناء

تأليف
الحسينى محمد الحسينى القهوجى
أستاذ اللغويات المساعد

رقم الإيداع

٢٠٠١/١٣٠٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد

فإن موضوع الاستثناء من الموضوعات النحوية المهمة ، التى عُنى بها النحويون والفقهاء والأصوليون والمفسرون ، لما له من أهمية ، ولأنه يتوقف على فهمه والإلمام بأحكامه كثير من الأحكام الشرعية .

ويكفى لبيان أهميته وضرورة معرفة أحكامه ما دار بين الكسائى وأبى يوسف القاضى ، فقد دخل الأخير على الخليفة وعنده الكسائى ، فقال له : لو تفقهت لكان أنبل بك ، فقال الكسائى:إنى سائلك عن مسألة،ما تقول فى رجل أقر أن لفلان عليه مائة درهم إلا عشرة دراهم إلا درهماً، كم يثبت عليه ؟ قال:تسعة وثمانون ، قال: أخطأت ، لأن الله تعالى يقول ﴿ إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين ، إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين ، إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين ﴾[1] أخبرنى يا أبا يوسف (المرأة) مستثناه من الآل أم من القوم؟ قال:من الآل، قال:فكم ثبت عليه من الإقرار ؟ قال: صدقت ، ثبت عليه أحد وتسعون درهماً[2] .

---

(١) سورة الحجر الآيات (٥٨-٦٠) .

(٢) انظر : المطالع السعيدة ٣٧-٣٨ .

وقد بلغ من عنايتهم بالاستثناء أن خصه بعضهم بمصنف مستقل ، كالقرافى فى كتابه الاستغناء فى أحكام الاستثناء .

ولما رأيت أهمية الموضوع واختلاف النحاة والفقهاء وغيرهم فى كثير من أحكامه وأساليبه ، فقد رأيتهم اختلفوا فى جواز بعض أساليبه ، كما اختلفوا فى معنى بعضها ، كما اختلفوا فى الأحكام الإعرابية لبعضها، لما رأيت ذلك أردت أن أدلى بدلوى فى هذه المسائل ، فأرجح ما أراه راجحاً وأذكر أدلته ، وأبين الوجه المرجوح وأذكر أوجه ضعفه ، فعمدت إلى المسائل التى اختلفوا فيها فجمعتها فى هذا البحث ، وسميته (من قضايا الاستثناء) ، وقدمت لكل مسألة بما يناسبها ، وجمعت آراء العلماء فيها ، وذكرت أدلة كل رأى، وما رد به ، ثم رجحت ما رأيته راجحاً ، ذاكراً سبب اختيارى له .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وأن يجنبنى الذلل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الحسينى محمد الحسينى القهوجى

فى : الخامس والعشرين من جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ

الموافق : الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠١ م

(١) ناصب المستثنى

اختلف النحويون فى عامل النصب فى المستثنى بـ (إلا) ، فذهب السيرافى وابن خروف إلى أنه منصوب بما قبل (إلا) من فعل ونحوه على جهة الاستقلال ، لانتصاب (غير) به إذا وقعت موقع (إلا) ، ونسبه ابن خروف لسيبويه(١) .

وذهب ابن بابشاذ وابن الباذش وابن أبى الربيع إلى أن ناصبه ما قبل (إلا) من فعل ونحوه معدى بها، قياساً على المفعول معه، ونُسب لأبى على الفارسى وأبى على الرندى و نسبه أبو البركات الأنبارى إلى البصريين، ونسبه الشلوبين إلى المحققين ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، ونسبه أبو حيان والسيوطى إلى السيرافى(٢) .

وذهب ابن السراج والمبرد وأبو إسحاق الزجاج إلى أن ناصب المستثنى فعل محذوف قبل (إلا)، تقديره :استثنى ، واختاره السيوطى(٣) .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٥٢٠/٣ والمساعد ٥٥٦/١ والهمع ١٨٨/٢ .

(٢) انظر: الإنصاف ٢٦١/١ وشرح المفصل ٧٦/٢ وشرح الجمل ٢٥٣/٢ والبسيط ٤٦٨/١ وشرح التسهيل ٢٧٧/٢ وشرح الرضى ق١ ص٧٢١ والتذييل والتكميل ٥١٦/٣ والهمع ١٨٨/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ والأصول ٣٤٣/١ وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ والهمع ١٨٨/٢ ، ٢٠٦ .

وذهب أبو على الفارسى فى المسائل المشكلة وابن عصفور وأبو حيان إلى أنه منصوب بالجملة المتقدمة عليه بواسطة (إلا) إلا أن يكون الاسم المنصوب فيه معنى (إلا) فلا يحتاج إلى واسطة (إلا) ونسبه أبو حيان لسيبويه(١)، وهو الظاهر من مذهبه، حيث قال : " والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً " (٢) .

وذهب ابن الحاجب إلى أن العامل فى المستثنى هو المستثنى منه بواسطة (إلا)(٣) .

وذهب ابن مالك إلى أنه منصوب بـ (إلا) نفسها، ونسبه إلى سيبويه والمبرد والجرجانى ، ونسبه أبو البركات الأنبارى إلى بعض الكوفيين والمبرد وأبى إسحاق الزجاج، ونسبه الرضى إلى المبرد والزجاج ، ونسبه أبو حيان إلى المازنى ، وخطأ الشيخ عضيمة نسبة هذا للمبرد ، كما أن ما فى معانى الزجاج مخالف لذلك(٤).

---

(١) انظر : المسائل المشكلة /٤٩٣ وشرح الجمل ٢٥٤/٢ والارتشاف ٣٠٠/٢ والهمع ١٨٨/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/٢ .

(٣) انظر : شرح الوافية ٢٤٢/١ وشرح الكافية للرضى ق١ ص٧٢٣ .

(٤) انظر : المقتضب٣٩٠/٤ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٧٢/٢ والإنصاف ٢٦١/١ وشرح التسهيل ٢٧٣/٢ وشرح الكافية للرضى ق١ ص ٧٢١.

ونسب السيرافى وأبو البركات الأنبارى والرضى إلى الكسائى القول بأن المستثنى منصوب بـ (أنّ) مقدرة بعد (إلا)[١] ، كما نسب له أبو البركات أيضاً أن المستثنى انتصب لأنه مشبه بالمفعول[٢] .

ونسب ابن عصفور وأبو حيان إليه القول بأن المستثنى منصوب بالمخالفة، لأن المستثنى منه موجب له الفعل، والمستثنى منفى عنه الفعل[٣] .

وذكر أبو البركات الأنبارى وابن يعيش والرضى وأبو حيان والسيوطى أن الفراء يرى أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا) ، ثم خففت (إنّ) ، وأدغمت النون الساكنة فى لام (لا)، فنصبوا بها فى الإيجاب اعتباراً بـ (إنّ) ، وعطفوا بها فى النفى اعتباراً بـ (لا)[٤] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ وشرح الرضى ق١ ص٧٢٢ والهمع ١٨٨/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢٥٣/٢ والارتشاف ٣٠٠/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ وشرح المفصل ٧٦/٢ وشرح الرضى ق١ ص٧٢٢ ومنهج السالك / ١٦٠ والهمع ١٨٨/٢ .

والذى فى معانى الفراء أن(إلا) مركبة من (إنْ) النافية و(لا)، قال الفراء : " ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إنْ) التى تكون جحداً ، وضموا إليها (لا) ، فصارا جميعاً حرفاً واحـــداً ، وخرجا من حد الجحد ، إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً " [(١)] .

هذه مذاهب النحاة فى ناصب المستثنى بـــ (إلا) ، و لم يسلم قول منها من الاعتراض عليه، وهو خلاف ليس وراءه كبير فائدة، لأنه لا يترتب عليه حكم لفظى أو معنـــى كلامى[(٢)]، ولذلـــك فلن أطيل بمناقشة هذه الأقوال أو ذكر أدلتها[(٣)] .

---

(١) معانى الفراء ٣٧٧/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣٠٠/٢ .

(٣) انظر فى مناقشة هذه الأقوال: شرح المفصل ٧٦/٢ والإنصـــاف ٢٦٠/١ والتبيين/٣٩٩ وشرح الجمل ٢٥٤/٢ وشرح التسهيل ٢٧٤/٢ والمســـاعد ٥٥٥/١ والجنى الدانى/٥١٦ والتذييل والتكميل٥٢٨/٣ وشرح الرضـــى ق١ ص٧٢٣ وتمهيد القواعد ٣٩/٣ والمقتصـــد ٦٩٩/٢-٧٠٠ وقضايـــا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان /٤٩٦ ومسائل الخلاف النحوى بين الكسائى والفراء /٩٠ .

(٢) حقيقة الإخراج في الاستثناء

أجمع النحاة على أن الاستثناء المتصل فيه إخراج للاسم الواقع بعد (إلا)، لكنهم اختلفوا فى المخرج منه ، فذهب الكسائى إلى أن المستثنى مخرج من المستثنى منه ، أى: المحكوم عليه ، فإذا قلت: جاء القوم إلا زيداً ، فـ (زيد) مخرج من (القوم) ، و(القوم) محكوم عليهم بالمجيء ، و(زيد) مسكوت عنه ، و لم يحكم عليه بالمجيء أو عدمه(١) .

وذهب الفراء إلى أن المستثنى مخرج من الحكم لا من الاسم المتقدم ، فالأداة أخرجت وصف (زيد) من وصف (القوم) ، و(القوم) موجب لهم المجيء ، و(زيد) منفى عنه المجيء(٢) .

وذهب سيبويه و الجمهور إلى أن المستثنى مخرج من المستثنى منه وحكمه مخرج من حكمه، فالأداة أخرجت الاسم الثانى من الاسم الأول وحكمه من حكمه(٣) .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤٩٣/٣ والمساعد ٥٤٨/١ وتمهيد القواعد ١١/٣.

(٢) انظر : معانى الفراء ٢٨٧/٢ والتذييل والتكميل ٤٩٣/٣ وتمهيد القواعد ١٣/٣ .

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٠/٢ والتذييل والتكميل ٤٩٣/٣ وتمهيد القواعد ١٣/٣.

واستدل لمذهب الكسائي بقوله تعالى ﴿ فسجدوا إلا إبليس أبى ﴾[١] ، وقوله ﴿ فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين ﴾[٢] ، ووجه الاستدلال أنه لو كان الاستثناء يثبت للمستثنى عكس حكم المستثنى منه لكان قوله (أبى) في الآية الأولى و(لم يكن ...) في الآية الثانية زائداً لا يحتاج إليه[٣] .

وأجيب بأنه جاء توكيداً ، فقيل : إن المعاني المستفادة من الحروف لا تؤكد لأن الحرف وضع للاختصار ، والتأكيد مبني على الإطالة فلا يجمع بينهما[٤] .

والصحيح أن (أبى) في الآية ليس بمجرد التأكيد ، لأنه أفاد أن امتناع السجود المفهوم من الاستثناء ناشئ عن الإباء ، وهذا معنى لا تفيده (إلا) ، إنما تدل على انتفاء السجود فقط ، وكذلك الأمر في الآية الثانية ، لأن نفي كونه من الساجدين أبلغ من نفي السجود إذ نفي الكون يقتضي نفي الأهلية[٥] .

---

(١) سورة طه من الآية (١١٦) .

(٢) سورة الأعراف من الآية (١١) .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٣/٤٩٤ وتمهيد القواعد ٣/١٢ .

(٤) السابقان .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٣/٤٩٤ وتمهيد القواعد ٣/١٢ .

ويدل على بطلان مذهب الكسائي الاستثناء المنقطع ، فإن المخرج فيه من الحكم لا من الاسم، لأن المستثنى لم يكن داخلاً في المستثنى منه ، وإذا ثبت ذلك في المنقطع ثبت في المتصل ، لأن معنى الاستثناء في الحالين واحد ، ويبطله كذلك قولنا : لا إله إلا الله ، إذ لو كان ما بعد (إلا) مسكوتاً عنه لما كان في اللفظ إثبات للمقصود[(١)] .

واستدل الفراء لمذهبه بأنه ثبت في الاستثناء المنقطع أن الإخراج من الحكم لا من الاسم ، لأن المستثنى ليس داخلاً في المستثنى منه، وأجيب بأن المستثنى داخل مع المستثنى منه تقديراً أو على سبيل المجاز[(٢)] .

والصحيح مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وهو أن المستثنى مخرج من المستثنى منه وحكمه مخرج من حكمه إذا لم يقم دليل على خلافة ، قال القرافي : " والصحيح أن الاستثناء إنما هو الاسم من الاسم والفعل من الفعل ، إذا لم يقم دليل على تخصيص أحدهما دون الآخر ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، كنت قد استثنيت (زيداً) من جملة القوم، وقيامه من قيامهم "[(٣)] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣/٤٩٤-٤٩٥ وتمهيد القواعد ٣/١٢ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣/٤٩٥ .

(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء /٣٧٤ .

وتوهم بعضهم أن في هذا تناقضاً ، حيث أثبت الحكم للمستثنى باعتباره داخلاً في المستثنى منه ، ثم نفى عنه بالاستثناء، وليس فيه تناقض كما توهم البعض ، إذ الصحيح أننا لم نحكم على المستثنى منه إلا بعد إخراج المستثنى(١) .

قال الرضى:"إن المستثنى داخل في المستثنى منه ... والتناقض لمجيء زيد وانتفاء مجيئه في : جاءني القوم إلا زيداً ، غير لازم ، وإنما يلزم لو كان المجيء منسوباً إلى القوم فقط ، وليس كذلك، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك : إلا زيداً " (٢) .

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٣٦ وشرح الرضى ق١ ص٧١٩ وتمهيد القواعد ٣/١٥-١٦ .

(٢) شرح الكافية ق١ ص٧١٩-٧٢٠ .

٣- حكم المستثنى فى الاستثناء التام الموجب

حكم المستثنى فى الاستثناء التام الموجب وجوب النصب ، ولا يجوز فيه الاتباع ، هذا مذهب الجمهور ، ومنه قوله تعالى ﴿ثم توليتم إلا قليلاً منكم﴾[١] وقوله﴿فسجدوا إلا إبليس أبى﴾[٢].

وعلل النحويون امتناع الاتباع بأنه يؤدى إلى محال ، إذ تقدير: جاء القوم إلا زيد: جاء إلا زيد، وهو محال ، إنما يجوز ذلك فى غير الإيجاب، فتقول: ما جاء القوم إلا زيد، لأنه يصح أن تقول : ما جاء إلا زيد[٣] .

وقد وردت شواهد جاء المستثنى فيها غير منصوب فى الاستثناء التام الموجب ، منها : قوله تعالى ﴿ ثم توليتم إلا قليل منكم ﴾[٤] برفع (قليل) فى قراءة أبى عمرو ، وقوله تعالى

---

(١) سورة البقرة من الآية (٨٣) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٣٤) .

(٣) انظر: الكتاب ٣٣١/٢ وللمقتضب ٣٩٥/٤ وشرح المفصل ٧٧/٢ وشرح الكافية للرضى ق١ ص٧٢٥ والبحر المحيط ٢٨٧/١-٢٨٨ .

(٤) سورة البقرة من الآية (٨٣) ، وانظر القراءة فى : البحر المحيط ٢٨٧/١ .

﴿ فشربوا منه إلا قليل منهم ﴾[١] برفـــع (قليل) فى قراءة ابـــن مسعود وأُبىّ والأعمش، وقوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنـــت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ﴾[٢] فى قراءة الجرمى والكســـائى، برفع (قوم)، وقوله تعالى ﴿فلولا كان من القرون من قبلهم أولـــو بقية ينهون عن الفساد فى الأرض إلا قليل ممن أنجينا منهـــم﴾[٣]، فى قـــراءة زيد بن على برفع (قليل)، وقوله تعالى ﴿ فسجدوا إلا إبليس ﴾[٤] ، قرأ برفع (إبليس) جناح بن حبيش، وقوله صلى الله عليه وسلم: (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) [٥] ، وقولـــه صلى الله عليه وسلم (كل أمتى معافى إلا المجاهرون)[٦] ، وقـــول الشاعر :

(١) سورة البقرة من الآية (٢٤٩) ، وانظر القراءة فـــى : الكشـــاف ١٥٠/١ والبحر المحيط ٢٦٦/٢ .

(٢) سورة يونس من الآية (٩٨) ، وانظر القراءة فى : البحر المحيط ١٩٢/٥ .

(٣) سورة هـــود مـــن الآية (١١٦)، وانظر القراءة فـــى : البحـــر المحيـــط ٢٧١/٥-٢٧٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية (١٣٤) ، وانظر القراءة فى : مختصر الشواذ /٤ .

(٥) أخرجـــه البخـــارى فى كتاب جزاء الصيد ١٦/٣ وانظـــر : شـــواهد التوضيح /٤١ .

(٦) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب وانظر:شواهد التوضيح /٤١ والمعجـــم المفهرس ٣٩١/١ .

عرفت الديار كرقم الدُّوِى — يزبـــرها الكاتب الحميرىّ
علـــى أَطْرِقا باليات الخيا — مِ إلا الثمامُ وإلا العصى[١]

وقوله :

وبالصريمة منهم منزل خلق — عاف تغير إلا النؤى والوتد[٢]

وقوله :

لِدمٍ ضائع تغيـــب عنـــه — أقربوه إلا الصبا والدبورُ[٣]

وقد اختلف النحاة فى تفســـير هـــذه الشـــواهد وتأويلهـــا واضطربت أقوالهم،فذهب سيبويه فى موضع إلى أن المرفوع بعـــد (إلا) مبتـــدأ، وذهب فى موضع آخر إلى أن (إلا) صفة ، قال[٤]:

---

(١) من المتقارب، لأبى ذؤيب الهذلى ، يزبرها : يكتبها ، وأطرقا: اسم موضع، والثمام : نبت تصنع منه الخيام ، وانظره فـــى : شـــرح المفصـــل ٣١/١ وشواهد التوضيح / ٤٤ والرواية فيه (الوُحِىّ) بدلاً من (الدُّوِىّ) .

(٢) من البسيط ، للأخطل ، انظره فى : شرح التسهيل ٢٨١/٢ والبحر المحيط ٢٨٨/١ وتمهيد القواعد ٤٥/٣ وشرح التصريح ٣٤٩/١ .

(٣) من الخفيف ، لأبى زيد الطائى ، انظره فى : شـــرح التســـهيل ٢٨١/٢ وشرح الكافية الشافية ٧١٠/٢ والبحر المحيط ٢٨٨/١ .

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢ .

" هذا باب ما يكون بعد (إلا) مبتدأ ، وذلك قولك : ما مـــررت بأحد إلا زيد خير منه ، كأنك قلت : مررت بقوم زيد خيـــــر منهم ، إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل (زيداً) خيراً من جميع مـــن مررت به ... ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا، فأن أفعل كذا وكذا بمنزلة : فِعْـــل كذا كذا ، وهو مبنى على (حل) و(حل) مبتدأ ، كأنـــه قـــال : ولكنْ حِلُّ ذلك أن أفعل كذا " .

وقال فى موضع آخر[١] : " هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير) ، وذلك قولك : لو كان معنـــا رجل إلا زيدٌ لَغُلبنا ، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لـــو كان معنا إلا زيدُ لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلـــت ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾[٢]، ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة :

أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ

قليل بها الأصوات إلا بُغامها[٣]

---

(١) الكتاب ٢/٣٣١-٣٣٢ .

(٢) سورة الأنبياء من الآية (١٢٢) .

(٣) من الطويل ، انظره فى : المغنى ١/٧٢ ، ٣١٦ والخزانة ٣/٤١٨ .

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، إذا كانت (غير) غير استثناء " .

وذهب الفراء إلى أن المرفوع بعد (إلا) يجوز فيه النصب على الاستثناء والرفع على أنه مبتدا ، قال[(١)] : " قوله ﴿ إلا ما يتلى عليكم ﴾[(٢)] في موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إلا زيداً ، وإلا زيدٌ " .

وذهب الزمخشري وغيره إلى أن ما بعد (إلا) بدل ، وأن الإيجاب قبل (إلا) مؤول بالنفي، قال الزمخشري[(٣)]: " وقرأ أُبيّ والأعمش (إلا قليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى وإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية ، فلما كان معنى (فشربوا منه) في معنى (فلم يطيعوه)، حمل عليه ، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم " .

وذهب العكبري إلى أن المرفوع إما أن يكون مبتدأ أو فاعلاً بفعل محذوف أو توكيداً، ومنع أن يكون بدلاً ، قال في إعراب

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٦٨ وانظر : شواهد التوضيح /٤٣ والتذييل والتكميل ٣/٥٣٤ .

(٢) سورة المائدة من الآية (١) .

(٣) الكشاف ١/١٥٠ .

قوله تعالى ﴿ ثم توليتم إلا قليل منكم ﴾[١] : وقرئ بالرفع شاذاً، ووجهه أن يكون بفعل محذوف ، كأنه قال : امتنع قليل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأن المعنى يصير : ثم تولى قليل ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، أى: إلا قليل منكم لم يتول ، كما قالوا : ما مررت بأحد إلا ورجل من بنى تميم خير منه ، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المرفوع المستثنى منه "[٢] .

وذهب ابن عصفور والمالقى[٣] إلى جواز النصب والرفع فيما بعد (إلا) ، ورفعه عندهما على أن (إلا) صفة ، قال ابن عصفور: " وإن لم يكن قبل (إلا) عامل مفرغ لما بعدها فإما أن يكون الكلام الذى قبلها موجباً أو منفياً ، فإن كان موجباً جاز فى الاسم الواقع بعد (إلا) وجهان: أفصحهما نصبه على الاستثناء، والآخر أن تجعله مع (إلا) تابعاً للاسم الذى قبله ، فتقول : قام القوم إلا زيداً ، وإلا زيدٌ ، برفع (زيد) ونصبه "[٤].

---

(١) سورة البقرة من الآية (٨٣) .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/١٧٩ .

(٣) انظر : المقرب /١٨٥ ورصف المبانى /١٧٢ وشرح الجمل ٢/٢٥٤ والتذييل والتكميل ٣/٥٣٥ .

(٤) المقرب /١٨٥ .

وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل وشرح الكافية ، إلى أن المرفوع بدل على أن ما قبل (إلا) مؤول بالنفى ، قال : " ومـــن النفى المؤول قـــراءة بعض السلف ﴿ فشربوا منه إلا قليـــل ﴾ ، لأن قبله ﴿ فمن شرب منه فليس منى ﴾ فبذلك صار : شربوا منه بمعنى لم يكونوا منه ، ومن النفى المؤول ما أنشده الأخفش مـــن قول الشاعر :

لِدمٍ ضائع تغيب عنـــه   أقربوه إلا الصبا والدبورُ

ومنه قول الآخر :

وبالصريمة منهم منزل خلق   عاف تغيـــر إلا النؤى والوتد

لأن (تغيب) بمعنى: لم يحضر،و(تغير)بمعنى لم يبق على حاله"[1].

وذهب فى شواهد التوضيح إلى أن المرفوع بعد (إلا) مبتـــدأ مذكور الخبر أو محذوفه ، قال[2] : " ولا يعرف أكثر المتـــأخرين من البصريين فى هذا النوع إلى النصب ، وقـــد أغفلـــوا وروده مرفوعاً بالابتـــداء ، ثابت الخبر ومحذوفه فمن ثابت الخبر قول ابن أبى قتاده : (أحرموا كلهم إلا أبو قتاده لم يحرم) ، فـــ (إلا) بمعنى (لكن) ، و(أبو قتاده) مبتدأ ، و(لم يحرم) خبره ...

---

(١) شرح التسهيل ٢٨١/٢ وانظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢ .

(٢) شواهد التوضيح /٤٢-٤٣ .

ومن الابتداء بعد (إلا) محذوف الخبر قول النبى صلى الله عليه وسلـــم (ولا تدرى نفس بأى أرض تموت إلا الله ...) أى : لكن الله يعلم بأى أرض تموت كل نفس ، ومن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم (كل أمتى معـــافى إلا المجـــاهرون) أى : لكـــن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون " .

وذهب الرضى فى موضع إلى أن المرفوع بعد (إلا) مبتـــدأ ، وفى موضع آخر إلى أنه بدل والإيجاب مؤول بالنفى[١] .

وذهب أبو حيان إلى أن المرفوع بعد (إلا) مع (إلا) صفـــة ، ومنع أن يكون بدلاً مع تأويل الإيجاب بالنفى ، ومنع أن يكـــون مبتدأ محذوف الخبر ، لكنه عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ لتأتننى بـــه إلا أن يحاط بكم ﴾[٢] ذهب إلى أن ما قبل (إلا) مؤول بالنفى .

قال أبو حيان فى بيان مذهبه : " الاسم فى نحو : قام القـــوم إلا زيـــداً يجوز أن يرتفع على معنى الصفـــة ، لكنـــه إذ ذاك لا تكون (إلا) استثنائية ، لأنها إذا كانت صفة لا تكون استثنائية ، فإذا نصبت كان الاسم مستثنى وإذا رفعت لم يكن مستثنى بـــل رفعه على الصفة "[٣] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢٣٢/١ ، ٢٤٧ .

(٢) سورة يوسف من الآية (٦٦) .

(٣) منهج السالك / ١٦٠ .

ورد القول بأنه مبتدأ بقوله : " وزعم الفراء وتبعه ابن خروف أن ارتفاع (إلا قليل) على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : لكن قليل منهم لم يشربوا منه ، وهذا الذى ذهبا إليه ضعيف ؛ لأنه لا دليل على الخبر ، لأن (شربوا) لا يدل على أن غيرهم لم يشرب ".(١) .

ثم رد كذلك القول بأن ما بعد (إلا) بدل على تأويل الإيجاب بالنفى ، فقال : " وأما ما اعتل به من تسويغ ذلك لأن معنى (توليتم) النفى، كأنه قيل: لم يفوا إلا قليل ، فليس بشىء، لأن كل موجب إذا أخذت فى نفى نقيضه أو ضده كان كذلك ، فليجز : قام القوم إلا زيد ، لأنه يؤول بقولك : لم يجلسوا إلا زيد ، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويل فتبنى عليه كلامها، وإنما أجاز النحويون: قام القوم إلا زيد على الصفة "(٢).

وقال مجيزاً تأويل الإيجاب بالنفى عند تفسير قوله تعالى ﴿ لتأتننى به إلا أن يحاط بكم ﴾:" وهذا استثناء من المفعول من أجله مراعى فى قوله (لتأتننى)- وإن كان مثبتاً -معنى النفى ، لأن المعنى : لا تمتنعون من الإتيان به لشىء من الأشياء إلا لأن يحاط بكم " (٣) .

---

(١) التذييل والتكميل ٥٣٤/٣ ، وانظر : البحر المحيط ٢٨٨/١ .
(٢) البحر المحيط ٢٨٧/١ .
(٣) الهمع ١٨٤/٢ .

وذهب السيوطى إلى أن رفع المستثنى بعد (إلا) فى الإيجاب لغة لبعض العرب ، قال: " واتباع منقطع صح إغناؤه ، ومتصل متقدم وموجب لغة " [١] .

والأرجح من هذه الأقوال هو أن ما بعد (إلا) مبتدأ محذوف الخبر أو مذكوره ، وهو مذهب سيبويه فى بعض المواضع ، ومذهب الفراء وابن خروف وابن مالك فى شواهد التوضيح وأجازه العكبرى، ولا عبرة بما دفع به أبو حيان هذا القول، فقد رده بأن الخبر المحذوف لا دليل عليه، لأن هذا الرد مبنى على أن ما بعد (إلا) غير محكوم عليه بشىء ، وهو مذهب الكسائى ، والصحيح أن ما بعد (إلا) محكوم عليه بعكس حكم المستثنى ، وأن الأداة أخرجت المستثنى من المستثنى منه ووصفه من وصفه، وهو مذهب الجمهور[٢] ، فالخبر المحذوف مدلول عليه بالكلام المتقدم ، و(شربوا) فى الآية يدل على أن غيرهم لم يشرب[٣] .

---

(١) الهمع ٢٤٨/٣ .

(٢) وهو مذهب أبى حيان أيضاً ، حيث قال فى تعريف المستثنى: " المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة مخالفة المنسوب إليه قبلها". التذييل والتكميل ٤٩٦/٣ .

(٣) انظر ص ١٢ .

وأما القول بأن ما بعد (إلا) بدل فيضعفه تأويل ما قبل (إلا) بالنفي، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى ، وأما القول بأنه فاعل فبعيد؛ لأنه لا دليل على الفعل المحذوف، وأما القول بأنه توكيد فمردود، لأنه لا يمكن حمله على أي من نوعي التوكيد لا اللفظي ولا المعنوي ، وأما القول بأن (إلا) صفة فجائز ، لكنه مرجوح ، لأن الموصوف في بعض الشواهد ضمير ، وفي وصف الضمير خلاف ، وقد أجازه ابن عصفور بـ (إلا) خاصة[1] .

---

(١) انظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٥١/٢ .

(٤) حكم المستثنى فى الاستثناء التام غير الموجب

يجوز فى المستثنى غير المتقدم إذا كان الاستثناء تاماً منفياً متصلاً الإتباع والنصب ، فتقول : ما جاء القوم إلا زيد ، وإلا زيداً، والإتباع أرجح ؛ طلباً للمشاكلة بين المستثنى و المستثنى منه ، هذا مذهب جمهور النحاة .

وخالف بعض النحاة فاشترط لذلك شروطاً لم يشترطها غيره:

فذهب الفراء إلى اشتراط تعريف المستثنى منه حتى يجوز النصب ، قال ابن مالك :" وجواز النصب عند الفراء مع صحة الإتباع مشروط بتعريف المستثنى منه ، كقوله تعالى ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾ [1] فالنصب فى مثل هذا جائز بإجماع ؛ لأن المستثنى منه معرفة ، بخلاف قوله تعالى ﴿ و لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾[2] فإن الإستثناء فيه من نكرة، فيلزم فيه على مذهب الفراء الإتباع[3] " .

(١) سورة النساء من الآية (٦٦) .

(٢) سورة النور من الآية (٦) .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٣/٢ وانظر:معانى الفراء ٢٣٤/١ وشرح الرضى ق١ ص٧٤٤ .

وما ذهب إليه الفراء مردود ، يرده السماع والقياس ، أما السماع فقد روى سيبويه عن يونس وعيسى أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : ما مررت بأحد إلا زيداً ، و ما أتانى أحدٌ إلا زيداً ، بنصب المستثنى ، قال سيبويه : " حدثنا يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلا زيداً ، وما أتانى أحدٌ إلا زيداً ، وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيداً فينصب (زيداً) على غير (رأيت) وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول " (١) .

وأما القياس فالنصب هو الأصل ، والإتباع داخل عليه ، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان إجحافاً بالأصل(٢) .

ويمكن أن يكون من السماع الوارد من ذلك قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾(٣) فى قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو بنصب (امرأتك)(٤) ، لتتفق القراءتان فى الاستثناء من

(١) الكتاب ٣١٩/٢ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٨٣/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٣/٣ وتمهيد القواعد ٥٢/٣ .

(٣) سورة هود من الآية (٨١) .

(٤) انظر : الإتحاف /٢٥٩ .

شيء واحد، وهذا أرجح من جعل امرأتك مستثناة من (بأهلك) لئلا تختلف القراءتان[١] .

وذهب بعض القدماء إلى أنه يشترط لجـــواز الإتبـــاع عـــدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب ، كـــ (أحد) ونحوه ، فيجوز: ما جاء أحد إلا زيدٌ وإلا زيداً ، لعدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب، فإذا جاز في لفظه الإيجاب امتنع الإتباع ، فتقول : ما جاء القوم إلا زيداً[٢] .

قال سيبويه : " ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها القوم إلا أخوك، وما مررت بالقوم إلا أخيك ، فـــ (القوم) ههنا بمنزلة (أحد) .

ومن قـــال : ما أتاني القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلـــة : أتـــاني القـــوم إلا أبـــاك ، فإنه ينبغي له أن يقول (ما فعلوه إلا قليـــــلاً منه) "[٣] .

---

(١) المتبع ٣٦٣/١ وشرح التسهيل ٢٨٣/٢ وشـــرح الرضـــى ق١ ص٧٤٥ والتذييل والتكميل ٥٤٣/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٨٤/٢ وشـــرح الرضـــى ق١ ص٧٤٥ والهمـــع ١٨٩/٢ .

(٣) الكتاب ٣١١/٢ .

ورد هذا المذهب سيبويه ، قال : " وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم إلا عبدُ الله ، ولو كان هذا بمنزلة : أتاني القوم لما جاز أن تقول : ما أتاني أحد ، كما أنه لا يجوز : أتاني أحد " [١] .

ورده ابن مالك بقوله : " وهو بالرد حقيق ، خالفه السماع والقياس ، فمن السماع الدال على البدل قوله تعالى ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾[٢] ، و(فعلوه) يقع في الإيجاب ، وأما القياس فإنه يقتضى جواز البدل أيضاً ، وذلك لأن المسوغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه، وذلك موجود في نحو: ما أتاني القوم إلا أبوك، كما هو موجود في: ما أتاني أحد إلا أبوك ، فوجب تساويهما في الحكم بجواز البدل كما تساويا في تضمن المتبوع[٣] .

وشرط بعض النحويين لجواز الإتباع أن يكون المستثنى منه مفرداً ، نحو : رجل وأحد ونحوهما " [٤] .

---

(١) الكتاب ٢/٣١١-٣١٢ .

(٢) سورة النساء من الآية (٦٦) .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٨٤ وانظر : التذييل والتكميل ٣/٥٤٤ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٣/٥٤٥ والهمع ٢/١٨٩ .

ورد هذا سيبويه[١] ، وقد ورد السماع بخلافه ، فقـــد ورد المستثنى مرفوعاً تابعاً للمستثنى منه ، والمستثنى منه ليس مفرداً ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾[٢] .

(١) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٥/٣ .

(٢) سورة النور من الآية (٦) .

٥- إعراب المستثنى التابع للمستثنى منه

إذا كان الاستثناء متصلاً تاماً غير موجب جاز فى المستثنى غير المقدم اتباع المستثنى منه وجاز نصبه على الاستثناء، فتقول: ما جاء القوم إلا زيدٌ، وإلا زيداً ، والأرجح الإتباع ، وإذا تعذر على اللفظ اتبع على الموضع ، وامتنع الإتباع على اللفظ، هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكسائى الإتباع على اللفظ فى قوله تعالى ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾[1]،وهو مخالف لما عليه الجمهور[2]، لكنهم اختلفوا فى إعرابه إذا كان تابعاً للمستثنى منه أيكون بدلاً أم عطف نسق .

فذهب البصريون إلى أن المستثنى بدل من المستثنى منه بدل بعض من كل [3] ، قال سيبويه : " هذا ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عندما أدخل فيه ، وذلك قولك : ما أتانى أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ،

---

(١) سورة المائدة من الآية (٧٣) .

(٢) انظر : معانى الفراء ٣١٧/١ وإعراب النحاس ٣٤/٢ ومسائل الخلاف النحوى بين الكسائى والفراء /٩٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٣١١/٢ والأصول ٣٠٣/١ وشرح التسهيل ٢٨٢/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٣/٣ وشرح الأشمونى ١٤٥/٢ .

جعلت المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : ما مـــررت إلا بزيد ، وما أتانى إلا زيدٌ ، وما لقيت إلا زيداً ، كمـــا أنـــك إذا قلت: مررت برجل زيدٍ ، فكأنك قلت : مررت بزيـــدٍ ، فهـــذا وجه الكلام، أن تجعل المستثنى بدلاً من الذى قبله، لأنك تدخلـــه فيما أخرجت منه الأول " [1] .

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد (إلا) معطوف على المستثنى منه ، و(إلا) حرف عطف [2] فهم يرون أن (إلا) تـــأتى بمعنى الواو[3] واحتجوا لمجيئها بمعنـــى الواو بشواهد منها قولـــه تعالـــى ﴿ لئـــلا يكون للناس عليكـــم حجة إلا الذين ظلمـــوا منهـــم ﴾ [4] قالوا : المعنى : ولا الذين ظلموا منهم ، وقولـــه تعالى ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلـــم ﴾ [5] أى: ولا من ظلم، وقول الشاعر :

---

(١) الكتاب ٣١١/٢ .

(٢) انظر : الأصول ٣٠٣/١ وشرح التســـهيل ٢٨٢/٢ وشـــرح الأشمونـــى ١٤٥/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٦٦/١-٢٧٢ .

(٤) البقرة من الآية (١٥٠) .

(٥) النساء من الآية (١٤٨) .

وكل أخ مفارقـــــه أخوه　　لَعَمْرُو أبيك إلا الفرقدان[(١)]

ومنع البصريون مجيء (إلا) بمعنى الواو ، لأن (إلا) للإخراج والواو للجمع ، والجمع يقتضى الإدخال ، فلا يكون أحدهمـــــا بمعنى الآخر ، وحملوا الشواهد التى استدل بها الكوفيـــون علـــى الاستثناء المنقطع ، وقالوا : المعنى فىالآية الأولى : لكـــن الذيـــن ظلموا يحتجوا عليكم بغير حجة ، وفى الآية الثانية : لكن مـــــن ظلم يجهر بالسوء لما يلحقه من الظلم ، وقالوا فى البيـــت : (إلا) صفة لـــ (كل) ، أو أنه من الاستثناء المنقطـــــع ، و(الفرقـــدان) منصوب بفتحة مقدرة على لغة من يلزم المـــثنى الألف[(٢)] واختار ابن مالك مذهب الكوفيين ، وجعله أبـــــو حيـــان خـــال مـــن التكلف[(٣)] ، قال ابن مالك مؤيداً مذهب الكوفيين : " ولمقـــوى العطف أن يقول: تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالفـــا ، لأن نفى الكرم واللبابة إثبات لضديهما، وليس لضديهما تخـــالف

(١) من الوافر، ينسب لعمرو بن معدى يكرب ، وحضرميّ بن عامر الأسدى ، والفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر ، انظره فى : الكتاب ٣٣٤/١ والإنصاف ٣٦٨/١ وشرح المفصـــل ٨٩/٢ والخزانـــة ٤٢١/٣ وشرح الأشمونى ١٥٧/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٦٩/١ والخزانة ٤٢٥/٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨٢/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٣/٣ .

المستثنى والمستثنى منه ، فإن جعل زيد بدلاً من أحد إذا قيل: ما فيها أحدٌ إلا زيد يلزم منه عدم النظير ، إذ لا بدل في غير محل النزاع إلا وتعلق العامل به مساو لتعلقه بالمبدل منه ، والأمر في (زيد) و(أحد) بخلاف ذلك ، فيضعف كونه بدلاً ، إذ ليس في الإبدال ما يشبهه ، وإن جعل معطوفاً لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات ، بل يكون نظير المعطوف بـ(لا) و(بل) و(لكن) ، فكان جعله معطوفاً أولى من جعله بدلاً " [١] .

ويمكن دفع كلام ابن مالك بما يأتي من أن البدل ليس (زيداً) وإنما هو مجموع (إلا زيدا) وهو ما يحتمله كلام سيبويه المتقدم .

وضعف مذهب الكوفيين بأن (إلا) لو كانت عاطفة لما باشرت العامل في نحو: ما قام إلا زيد ؛ لأن حروف العطف لا تلي العوامل ، ويمكن دفع هذا بأن (إلا) لم تل العامل في التقدير ، إذا لابد من تقدير مستثنى منه[٢] .

والصحيح مذهب البصريين وهو أن ما بعد (إلا) بدل من المستثنى منه ، وقد اعترض عليه باعتراضين[٣] :

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٨٢ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣/٥٤٣ وتمهيد القواعد ٣/٥٠ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٨٢ وتمهيد القواعد ٣/٤٩ وشرح الأشموني ٢/١٤٥ .

أحدهما : أنه بدل بعض ، وليس معه فى نحو : ما قام أحد إلا زيدٌ ضمير يعود على المبدل منه .

والثانى : أن البدل مخالف للمبدل منه ، فالبدل موجب والمبدل منه منفى ، قال ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفى ؟!

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن (إلا) وما بعدها من تمام الكلام الأول، و(إلا) قرينةٌ مفهمةٌ أن الثانى قد كان يتناوله الأول، فمعلوم أنه بعض الأول ، فلا يحتاج إلى رابط[1] .

وأجاب السيرافى عن الثانى فقال : " وهو بدل منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما بالنفى والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر ، والثانى فى موضعه ، وقد تخالف الصفة الموصوف نفياً وإثباتاً ، نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب "[2] .

وذهب ابن الضائع إلى أن البدل فى الاستثناء إنما المراعى فيه وقوعه محل المبدل منه ، وأن البدل هو مجموع (إلا) وما بعدها ، فإذا قلت : ما قام أحد إلا زيد ، فـ (إلا زيد) هو البدل وهو

---

(١) انظر : تمهيد القواعد ٣/٤٩ .

(٢) انظر:شرح التسهيل٢/٢٨٢وتمهيد القواعد٣/٤٩ وشرح الأشمونى٢/١٤٥.

الذى يقع موقع أحد، وليس (زيد) وحده بدلاً من (أحد) و(إلا زيد) هو الذى نفيت عنه القيام ، وجعل ابن الضائع هذا البدل أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل[١] .

وقال أيضاً : لو قيل : إن البدل فى باب الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى فى غير الاستثناء لكان وجهاً ، وهو الحق[٢] .

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٣/٥٠ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٣/٤٩-٥٠ .

٦- مقدار المستثنى

اتفق النحويون على جواز استثناء ما دون النصف ، لكنهم اختلفوا في حكم استثناء النصف، كما اختلفوا في حكم استثناء ما زاد عن النصف .

فذهب جمهور البصريين إلى منع استثناء ما زاد على النصف ، ومنع بعضهم استثناء النصف، واختاره ابن عصفور وأبو حيان ، وأجاز الكوفيون والسيرافي وابن خروف والشلوبين وابن مالك والرضي وغيرهم استثناء ما زاد على النصف ما دام لم يستغرق المستثنى منه أو يزد عليه، وذهب الآمدي إلى أنه لا يمتنع استثناء الأكثر إذا لم يكن مصرحاً بالعدد ، كأن تقول : خذ ما في الكيس من الدراهم سوى الزيوف منها ، فإنه يصح حتى وإن كانت الزيوف أكثر من النصف ، أما إذا كان عدد المستثنى والمستثنى منه مصرحاً به فلا يجوز استثناء الأكثر(١) .

---

(١) انظر : شرح الجمل ٢/٢٤٩-٢٥٢ والتسهيل /١٠٣ وشرح التسهيل ٢/٢٩٣ وشرح الكافية للرضي ق١ ص٧٦٥ والتذييل والتكميل ٣/٥٨٢ وتذكرة النحاة /٥٩٤ والمساعد ١/٥٧١ ودراسات لأسلوب القرآن ق١ ج١ ص٢٢١ .

قال ابن عصفور : " والصحيح أن المخرج أقل من النصف أبداً ، وما قل كان أحسن لما ذكرنا من أن العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر ولا تضعه على الأقل " (١) .

وعلل المنع بقوله : " لم يجز إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك ، لأنه يؤدى إلى وضع اسم الكل على الأقل ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا أربعة أخماسهم كنت قد أوقعت القوم على خمسهم ، وذلك غير جائز ، وإذا قلت : قام القوم إلا خمسهم كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم ، وذلك جائز، ألا ترى أن العرب تقول : قام القوم إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم " (٢) .

واستدل أبو حيان للمنع بقوله : " والذى ينبغى أن يسلك فى مقدار ما يخرج ما سمع من لسان العرب ؛ لأن هذه تراكيب ينبغى أن يراعى فيها التركيب المسموع ، والذى لا شك فيه أن المسموع من اللسان هو استثناء الأقل ، ويبقى المستثنى منه بعد الإخراج أكثر من المستثنى " (٣) .

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٥٢ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٥٠ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/٥٨٢ .

واستدل ابن خروف لمذهبه بقوله تعالى ﴿ قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه ﴾[1]، ووجه الاستدلال أن (القليل) هو المستثنى ، وهو مبهم، وقد أبدل منه (النصف) بدل كل من كل على جهة البيان،ولا يصح أن يكون (النصف) بدل بعض من كل ، لأن المستثنى منه وهو (قليل) مبهم ، فلا يدرى نصفه ، وفي هذا استثناء للنصف ، ثم قوله تعالى (أو انقص منه أو زد عليه) فيه استثناء لما هو أكثر من النصف[2] .

واستدل للجواز ابن مالك بقوله : " ومن استثناء الأكثر قوله تعالى ﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ﴾[3] ومن سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه ، فإن المراد بمن سفه المخالفون للملة إبراهيم ، وهم أكثر من الذين يتبعونها .

ومن استثناء الأكثر قوله تعالى ﴿ فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴾[4] لأن القوم الخاسرين هم غير المؤمنين ، لقوله تعالى ﴿ إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا ﴾[5] "[6] .

---

(١) سورة المزمل (٢-٤) .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٩٣/٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية (١٣٠) .

(٤) سورة الأعراف من الآية (٩٩) .

(٥) سورة العصر (٢ ، ٣) .

(٦) شرح التسهيل ٢٩٣/٢ .

كما استُدِلّ للجواز بقوله تعالى ﴿ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾[(١)] والغاوون أكثر من غيرهم، وبقول الشاعر :

أدوا التى نقصت تسعون من مائة

ثم ابعثوا حكماً بالحق قوالا[(٢)]

ووجه الاستدلال بالبيت أن الاستثناء إخراج للثانى من الأول، والشاعر هنا أخرج التسعين من المائة ، فكما ساغ له ذلك فى غير الاستثناء يسوغ له ذلك فى الاستثناء .

وقد تأول المانعون كل هذه الشواهد ، فرد ابن عصفور استدلال ابن خروف بالآية بأن النصف بدل من القليل بدل بعض من كل ، على أن القليل معين بالعرف ، قال : " والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أن النصف بدل من القليل بدل شىء من شىء أن من قام الليل إلا نصفه لا يقال فيه إنه قام الليل إلا قليلاً" [(٣)] .

---

(١) الحجر من الآية (٤٢) .

(٢) من البسيط، لم أعلم قائله ، ويروى : بالعدل حكاما ، انظره فى : شرح الجمل٢/٢٤٩ وائتلاف النصرة/١٦٢ .

(٣) شرح الجمل ٢/٢٥١ .

وحملوا عليه الاستثناء فى قوله تعالى ﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ﴾ على الاستثناء المنقطع، كما حملوا عليه قوله تعالى ﴿ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ لأن المراد بعبادى : الصالحون ، وحملوا الاستثناء فى قوله تعالى ﴿ فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون﴾ على الاستثناء المفرغ ، فلم يذكر فيه المستثنى منه(١) .

والصحيح أنه يجوز استثناء النصف وما زاد عن النصف ما لم يستغرق المستثنى منه أو يزد عليه ، كما هو مذهب الكوفيين والسيرافى وابن خروف وغيرهم ، إذ الاستثناء إخراج، ولا فرق بين إخراج القليل وإخراج الكثير،وقد رجح العلامة الرضى هذا بقوله : " الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين بأخصر لفظ ، كقولك : جاءنى القوم إلا زيداً ، لو قلت : جاءنى غير زيد لم يكن نصاً على أنه لم يجئك زيد ، ولو قلت : لم يجئنى زيد ، لم يدل على أنه جاءك غيره ، وأفدت بجائنى القوم إلا زيد الفائدتين ... وكذا نقول فى العدد لو قال شخص : لى عليك عشرة ، فقلت: لك على عشرة إلا درهمين كان نصاً فى أنه ليس عليك زائد على الثمانية ، ولو قلت مكانه : لك على

---

(١) انظر : شرح الجمل ٢/٢٥٠ والتذييل والتكميل ٣/٥٨٠ وتمهيد القواعد ٣/٧٩ .

ثمانية لم يكنْ نصاً فيه ، فإذا كان فى الاستثناء هذا الغرض، وهو متصور فى النصف والأكثر فلا منع منهما " [١] .

أما احتجاج أبى حيان بأنه ينبغى أن يسلك فى هذا ما سمع من لسان العرب... إلخ فقد سمع كما تقدم ، ثم إنه لو لم يسمع فلا مانع من القياس ، فيقاس إخراج الكثير على القليل ، ثم إن إخراج الكثير لا يخلو من فائدة بلاغية ، أو معنى قد يتطلبه المقام ، كما فى إطلاقهم اسم البعض على الكل،نحو قوله تعالى ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبى ويقولون هو أذن ﴾[٢] ، فنقول : قولنا : له علىّ مائة إلا تسعين ، لا يخلو من فائدة بلاغية، فقد يكون المراد من ذلك تعظيم وتهويل وإكبار لهذه العشرة؛ لأنها عند صاحبها تعدل المائة، أو لأنها ثقيلة على المدين يصعب عليه سدادها كالمائة، كما يمكن أن يكون المراد: أنه كان عليه مائة سدد منها تسعين فلم يبق إلا عشرة ، أو غير ذلك من المعانى .

وقولنا : سأعطيك مائة إلا تسعة وتسعين أيضاً يمكن أن يكون فيه تهكم وسخرية بالمخاطب ، أو تشويق له بإعطائه الأمل فى الحصول على المائة التى قد يكون طلبها قبل ذلك ، أو يكون

---

(١) شرح الرضى ق١ ص٧٦٥.

(٢) التوبة من الآية (٦١) .

فى حاجة إليها ، ثم منعه من ذلك ، وهو قريب من التهكم فى قوله تعالى ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾[1] .

وأما ردهم الاستدلال بالآيات وحملها على الاستثناء المفرغ فلا يرد الاحتجاج بها ، لأنه لابد من تقدير المستثنى منه ، قال ناظر الجيش : " وهذا الذى ذكره الشيخ (يريد أبا حيان) لا يدفع استدلال المصنف ، فإنه لابد من تقدير الإخراج وإن كان مفرغاً ، والمخرج (الخاسرون) وهم غير المؤمنين " [٢] .

وابن عصفور الذى منع استثناء النصف أجاز فى الاستثناء المكرر استثناء النصف وما زاد عن النصف، فقال : " فإذا قلت قام القوم إلا عشرة إلا سبعة إلا أربعة إلا اثنين ، فالاثنان مستثنيان من الأربعة، والأربعة مستثناة من السبعة والسبعة مستثناة من العشرة ... " [٣] .

---

(١) سورة آل عمران من الآية (٢١) ، وانظر : قضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ٥١٣-٥١٤ .

(٢) تمهيد القواعد ٧٩/٣ .

(٣) شرح الجمل ٢٥٨/٢ .

٧- حكم الاستثناء من العدد

اختلف النحويون في حكم الاستثناء من العدد :

فذهب ابن عصفور إلى المنع مطلقاً ، قال : " لأن أسماء العدد نصوص ، والنصوص لا يجوز الاستثناء منها ؛ لأن الاستثناء منها يؤدى إلى إخراج النص عن نصيته ، ألا ترى أنك إذا قلت : عندى ثلاثة إلا واحداً كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين ، وذلك لا يجوز " [١] .

واختاره أبو حيان ، قال : " لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في الآية الكريمة[٢] لما كانت (الألف) مما يكثر به " [٣] .

وذهب ابن الضائع إلى الجواز مطلقاً ، ورد اختيار ابن عصفور المنع[٤] ، وسيأتي رده .

وفصل بعضهم ، فذهب إلى أنه إذا كان المستثنى عقداً امتنع الاستثناء ، فلا يجوز: له عندى مائة إلى عشرين ، وإذا كان غير عقد جاز ، نحو : له عندى عشرة إلا ثلاثة[٥] .

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٥٠ .

(٢) يشير إلى قوله تعالى ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٥٩٨ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٣/٥٩٨ وتمهيد القواعد ٣/٩٥ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٣/٥٩٨ وتمهيد القواعد ٣/٩٥ .

والصحيح الجواز مطلقاً ، ويؤيـــده السماع، قال الله تعـــالى ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامـــاً﴾[1]، فقـــد اســـتثنى الخمسين من الألف ، وهى من العقود .

ورد ابن عصفور الاستدلال بالآية بقوله : " فأما قوله تعـــالى ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ﴾ فإنما جاز الاستثناء فيه من اسم العدد، لأنه قد يدخله اللبس، ألا ترى أن هذا القدر قـــد يؤدى به على جهة التكثير ، فيقال : أقعد ألف سنة ، أى: أقعـــد زمناً طويلاً ، فلما كان قد يدخله الاحتمال جاز الاستثناء منـــه، وتبين بالاستثناء أنه لم يستعمل اسم العدد للتكثير "[2] .

وما دفع به ابن عصفور هذا المذهب مدفوع :

أما ادعاؤه أن الاستثناء من العدد يؤدى إلى إخراج النص عن نصيته فليس على إطلاقه ، لأنه قد يقترن بالأعداد قرينـــة تزيـــل نصيتها ، كما فى الاستثناء ، وكما هو الحال عند إرادة التكثير .

وأما الاستدلال بالآية فصحيح ، والآية حجة عليه لا لـــه إذ هى نص فى الاستثناء من العدد ، وادعاؤه أن الاستثناء فى الآيـــة

---

(١) سورة العنكبوت من الآية (١٤) .

(٢) شرح الجمل ٢٥١/٢ .

لدفع توهم إرادة التكثير غير متجه ، إذ لو كان الاستثناء من العدد ممنوعاً لقيل : لبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً ، وهذا نص في العدد لا يتوهم فيه إرادة التكثير ، ثم إن إرادة التكثير تتأتى في غير (الألف) كما تتأتى في (الألف) .

ودفع ابن الضائع كلام ابن عصفور بقوله : " قوله (أسماء العدد نصوص) نعم ما لم تقترن بها قرينة تزيل نصيتها،وقد سلم ذلك في الأعداد التي يراد بها التكثير ، ثم الآية دليل عليه ، فإن لم يرد بها التكثير فقد أوقع (الألف) على ما دونه، فإن قال : لما كان العدد الكثير قد صار غير نص لكونه يستعمل ولا يراد به تحقيق العدد ، قلت : ما من عدد إلا ويتصور فيه التكثير بالنظر إلى ما دونه ، مثل أن يقول القائل : قد رأيتك عشر مرات ، قاصداً بذلك التكثير "[(١)] .

ثم إن الاستثناء من العدد مجمع على جوازه في نحو : عندي عشرة إلا ثلاثة إلا واحداً ، وإنما الخلاف في المقرُّ به ، و لم يمنع ابن عصفور ذلك ، كما لم يمنعه أبو حيان[(٢)] ، وهو استثناء من العدد ، قال ابن عصفور : " وإن أمكن استثناء بعضها من بعض

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٥٩٩/٣ وتمهيد القواعد ٩٥/٣ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٢٥٢/٢ والمقرب /١٨٨ والتذييل والتكميل ٥٩٦/٣ .

جعلت الآخر مستثنى من الذى قبله ، والذى قبله مستثنى من الذى قبله ، إلى أن تنتهى إلى الأول ، ويكون إعراب الأول منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوب لا غير ، نحو قولك : عندى عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلى واحداً " (١) ، فأجاز الاستثناء من العدد كما ترى .

(١) المقرب /١٨٨ .

(٨) معنى (إلا) فى الاستثناء المنقطع

إذا لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة كان الاستثناء منقطعاً ، وذلك نحو : جاء القوم إلا بعيراً إذ البعير ليس بعض القوم حقيقة ، ووجب النصب فى المستثنى على لغة الحجاز ، وأجاز التميميون الإتباع إذا أمكن تسليط العامل على ما بعد (إلا) كما فى المثال المتقدم .

لكن النحاة اختلفوا فى معنى (إلا) فى الاستثناء المنقطع ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (إلا) بمعنى (لكن) ، وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى (سوى)(١) .

قال ابن يعيش : " وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشىء مما هو من جنسه ، لأن استثناء الشىء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ، ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه ، إذ اللفظ إذا كان

---

(١) انظر : معانى الفراء ٢/٢٨ ، ٣/٤٤ وشرح المفصل ٢/٧٩ وشرح التسهيل ٢/٢٦٦وشرح الرضى ق١ ص٧٢٤ والتذييل والتكميل٣/٥٠٥ ، ٥٠٨ وتمهيد القواعد ٣/٢٥ .

موضوعاً بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه ، وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على(لكن) فى الاستدراك، ولذلك قدرها سيبويه بـ (لكن) وذلك من قبل أن (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها ، كما أن (إلا) فى الاستثناء كذلك ، إلا أن (لكن) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف (إلا) فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل " (١) .

ورجح الرضى تقديرها (لكن) بقوله : " وتأويل البصريين أولى ، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما فى (لكن) ، وفى (سوى) لا يلزم ذلك ؛ لأنك تقول : لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى ، وذلك إذا كان صفة ، وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك ، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها ، مع أنه ليس بداخل فيه ، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه " (٢) .

واختلف فى تقديرها بـ (لكن) هل هو تقدير معنى أو أن (إلا) قامت مقامها لفظاً، فذهب أبو الحجاج بن يسعون إلى أن (إلا) مع ما بعدها كلام مستأنف ، فذهب إلى أنها فى قول الشاعر :

---

(١) شرح المفصل ٧٩/٢-٨٠ .

(٢) شرح الرضى ق١ ص٧٢٥ .

وقفتُ فيهـــا أصيلاناً أسائلهـــا
عَيَّتْ جوابـــاً وما بالربع من أحد

إلا الأوراىُّ لأياً مـــا أُبيِّنهـــا
والنؤىُ كما عوض بالمظلومة الجَلَد[(١)]

بمعنى (لكن) ، و(الأوارى) اسمها منصـــوب بهـــا ، والخـــبر محذوف ، كأنه قال : لكن الأوارى بالربع[(٢)] .

والصحيح أن (إلا) مقدرة بـــ (لكن) معنى لا لفظاً ، والاسم المنصوب بعدها منصوب على الاستثناء ، قال أبـــو حيـــان : " وتقدير (إلا) بـــ (لكن) هو تفسير معنى؛ لأن (لكن) كما ذكـــر يكون بعدها كلام مستأنف ، و(إلا) مع ما بعدها ليست بكـــلام مستأنف ، فلم يبق إلا أن تكون من تمـــام الكـــلام الأول ، وإذا كانت من تمامه وجب أن يعتقد فيما بعدها أنه منصـــوب علـــى

---

(١) من البسيط ، للنابغة الذبيانى ، وعيت جواباً : لم تعرف وجه الجـــواب ، والأوراى جمع آرىّ وهو محبس الدابة ، ولأيا : بطئاً ، والنـــؤى : حـــاجز حول الخباء ، والمظلومة : الأرض التى حفر فيها فى غير موضع الحفـــر ، والجلد : الغليظة الصلبة ، وانظر : الكتاب ٣٢١/٢ ومعانى الفراء ٢٨٨/١ والإنصاف ١٧٠/١ وشرح المفصل ٨٠/٢ والتذييل والتكميـــل ٥٠٦/٣ والهمع ١٨٦/٣ والدرر ٤٨٥/١ .

(٢) انظر : التذييل ٥٠٦/٣-٥٠٧ وتمهيد القواعد ٢٥/٣ والهمع ١٨٦/٢ .

الاستثناء إذ ليس له نظير من المنصوبات إلا المنصوب على الاستثناء المتصل ، ألا ترى أنه واقع بعد (إلا) ومنتصب عن تمام الكلام الأول وخارج عن حكم ما قبله ، كما أن الاسم الواقع بعد (إلا) في الاستثناء المتصل كذلك ، لا فرق بينهما أكثر من أن ما بعد (إلا) في الاتصال- لولا الاستثناء - لكان داخلاً فيما قبله، وفي الانقطاع ليس كذلك " [1] .

(١) التذييل والتكميل ٥٠٦/٣ وانظر : تمهيد القواعد ٢٥/٣ .

٩- تكرار (إلا) في الاستثناء

تكرر (إلا) في الكلام فيكون تكرارها للتوكيد كما يكون لتأسيس استثناء جديد ، فإن كان الغرض من تكرارها التوكيد ألغيت وأعرب ما بعدها تابعاً لما قبلها ، وجاز حذفها ، ولذلك صورتان :

الصورة الأولى : أن تكون واقعة بعد واو العطف ، نحو : ما قدم إلا محمد وإلا زيد ، ومن ذلك قول الشاعر :

وما الدهر إلا ليلة ونهارها
وإلا طلوع الشمس ثم غيارها[1]

والصورة الثانية : أن يكون ما بعدها اسم مماثل لما قبلها أو بعض منه أو مشتمل عليه ، نحو : ما حكم فعدل إلا الفاروق إلا ابن الخطاب ، وأعجبني الطلاب إلا زيد إلا إهماله ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، والشاهد فيه مجيء (إلا) الثانية توكيداً لوقوعها بعد الواو ، انظره في : مجالس ثعلب ٥٨٣/٢ وشرح المفصل ٤١/٢ والتذييل والتكميل ٥٩٠/٣ وتمهيد القواعد ٨٨/٣ والمقاصد النحوية ١١٥/٣ وشرح الأشموني ١٥١/٢ .

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله[١]

وإن كانت لغير التوكيد ، بأن كانت لتأسيس استثناء جديد أعطى أحد المستثنيات حكمه لو كان مستقلاً ، وأخذت المستثنيات الباقية النصب ، فإن كانت هذه المستثنيات لا يمكن استثناء بعضها من بعض كان حكمها فى المعنى حكم المستثنى الأول، فتكون جميعها مخرجة من المستثنى منه، نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً ، وما حضر القوم إلا زيد إلا بكراً إلا عمراً.

وإن كانت هذه المستثنيات يمكن استثناء بعضها من بعض، نحو: له عليّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين ففى المسألة أربعة مذاهب[٢]:

أحدها : مذهب البصريين والكسائى ، وهو أن يخرج كل مستثنى مما قبله ، فالاثنان مستثناة من الأربعة ، والأربعة مستثناة من العشرة ، فيكون الباقى فى المثال المذكور ثمانية .

---

(١) من الرجز، لم أعلم قائله ، والمراد بالشيخ هنا : الجمل ، والرمل والرسيم ضربان من السير ، والشاهد فيه وقوع (إلا) الثانية للتوكيد ؛ لأن ما بعدها بدل مما قبلها ، انظره فى : الكتاب ٢٤٦/٢ والمقترب ١٨٨/ والتذييل والتكميل ٥٨٧/٣ وتمهيد القواعد ٨٥/٣ والمقاصد النحوية ١١٧/٣ وشرح الأشمونى ١٥١/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢٥٧/٢ والتذييل والتكميل ٥٩٦/٣ وتمهيد القواعد ٩٣/٣ وشرح الأشمونى ١٥٣/٢ .

وهذا ما اختاره أكثر النحويين ، الصيمرى وابن عصفور فى المقرب وابن مالك وأبو حيان وناظر الجيش وغيرهم[(١)] .

الثانى : أن المستثنيات كلها راجعة إلى الاسم المستثنى منه ، وعلى هذا يكون الباقى فى المثال المذكور أربعة ، وهذا مذهب أبى يوسف القاضى[(٢)] .

الثالث : جواز الأمرين الأول والثانى ، دون تحتم أحدهما ، وهو اختيار ابن عصفور فى شرح الجمل لكنه رجح أن يكون المستثنى مستثنى مما قبله، قال:"ومنهم من ذهب إلى أنها يجوز فيها الأمران ، وهوالصحيح ، إلا أن الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من المستثنى ، لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب "[(٣)] .

الرابع : أن الاستثناء الثانى منقطع ، وعليه يكون الباقى فى المثال المذكور ثمانية كما فى المذهب الأول، لكن التخريج مختلف، لأنك فى المذهب الأول أخرجت الأربعة من العشرة والاثنين

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٧٨/١ والمقرب /١٨٨ وشرح التسهيل ٢٩٦/٢ والتذييل والتكميل ٥٩٦/٣ وتمهيد القواعد ٩٤/٣ وشرح الأشمونى ١٥٣/٢ .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥٩٦/٣ وتمهيد القواعد ٩٣/٣ والمطالع السعيدة للسيوطى ٣٧-٣٨ .

(٣) شرح الجمل ٢٥٨/٢ .

من الأربعة ، أما على هذا المذهب فقد أخرجت الأربعة من العشرة فبقى ستة ثم جعلت الاثنين استثناء منقطعاً، كأنه قال له عشرة إلا أربعة سوى الاثنين الذين له فإنهما عندى[١] .

قال الفراء : " إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهناك تصير بمنزلة الواو ، كقولك: لى على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ، تريد : بـ (إلا) الثانية أن ترجع إلى الألف ، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها ، فقلت : اللهم إلا مائة، فالمعنى : له علىّ ألف ومائة " [٢] .

والصحيح من هذه المذاهب الأول ، ويدل على صحته هذه القصة التى ذكرها السيوطى ، قال: " دخل أبو يوسف القاضى على الخليفة وعنده الكسائى، فقال: لو تفقهت لكان أنبل بك ، قال : يا أبا يوسف إن سائلك عن مسألة ، قال: وما مسألتك ؟ قال : ما تقول فى رجل أقرّ أن لفلان عليه مائة درهم إلا عشرة دراهم إلا درهماً ، كم يثبت عليه من الإقرار ؟ قال : تسعة وثمانون درهماً ، قال : أخطأت ، قال : ولم ؟ قال : لأن الله تعالى يقول فى كتابه ﴿ إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين ، إلا آل لوط

---

(١) انظر : شرح الجمل ٢٥٨/٢ والتذييل والتكميل ٥٩٧/٣ وتمهيد القواعد ٩٣/٣ .

(٢) معانى القرآن ٨٩/١ .

إنا لمنجوهم أجمعين، إلا امرأته قدرنا إنهـا لمـن الغـابرين ﴾[١]
أخبرنى يا أبا يوسف (المرأة) مستثناه من (الآل) أم من (القوم) ؟ قال: من (الآل) ، قال : كم ثبت عليه مـن الإقـرار ؟ قـال : صدقت ، ثبت عليه من الإقرار أحد وتسعون درهماً " [٢] .

فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذى قبله نحو : له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ، فالفراء يرى أن الثلاثة مستثناة من العشـرة ، ويزيد على السبعة الباقية أربعة ، فيكون أقر بأحد عشر ، وغـيره يستثنى الأربعة من العشرة بعد استثناء الثلاثـة أى : أن الجميـع مستثنى من الأول ، فيكون المقر به ثلاثة[٣] .

ورد ابن عصفور مذهب الفراء بقوله : " إذا قلت : لفـلان عندى عشرة إلا واحداً إلا ثلاثاً ، فقد أقررت بسـتة ، لأنـك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة ، وعلى الثانى ، وهو قـول الفراء تكون قد أقررت باثنى عشر، فكأنك قلت: لفلان عنـدى عشرة إلا واحداً ليسوا الثلاثة التى تقررت له عندى ، فكيون لـه عندى تسعة وثلاثة .

---

(١) سورة الحجر الآيات (٥٧-٥٩) .

(٢) المطالع السعيدة ٣٧-٣٨ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٩٧/٢ وتمهيد القواعد ٩٦/٣ وحاشـية الصبـان ١٥٣/٢ .

والصحيح الأول ، لأنه مهما أمكن أن يكون المستثنى متصلاً لم يحمل على الانفصال، وما ذهب إليه الفراء لا يتصور إلا على الانفصال ... " [١] .

واختار ابن مالك قول الفراء ، قال : " وقول الفراء عندى هو الصحيح ؛ فإنه جار على القاعدة السابقة ، أعنى : جعل الاستثناء الأول إخراجاً والثانى إدخالاً " [٢] .

وفى كلام ابن مالك هذا نظر ، إذ القاعدة المشار إليها ، وهى جعل كل اسم مستثنى من الذى قبله ، ليست من قواعد الفراء، كما أن شرط هذا صحة استثناء كل اسم من متلوه، قال ناظر الجيش : " وما اختاره – يريد ابن مالك – غير ظاهر ، فإنه قرر أن من شرط إخراج الأول وإدخال الثانى صحة استثناء كل من الذى قبله ، والشرط المذكور مفقوذ ههنا ، فتعين إخراج الثلاثة والأربعة من العشرة كما تعين إخراج زيد وعمرو من القوم فى قولنا : قام القوم إلا زيداً إلا عمراً ... ثم إن الفراء ليس مستنده فى إدخال الأربعة فى المثال المتقدم ما ذكره المصنف من أن القاعدة جعل الاستثناء الأول إخراجاً والثانى إدخالاً ، بل

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٥٧-٢٥٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٩٧ .

مستنده أن الأربعة استثناء منقطع ، كأنه قال : عندى عشرة إلا ثلاثة سوى الأربعة التى عندى " [١] .

وفى المسألة مذهب ثالث أشار إليه ناظر الجيش ، وهو أن يحكم ببطلان الاستثناء الثانى ، وهو الأربعة ، لأن القاعدة تقضى باستثناء كل من متلوه ، والاستثناء المستغرق أو الزائد على المستثنى منه باطل ، فيكون المقر به على هذا سبعة[٢] .

---

(١) تمهيد القواعد ٣/٩٧ .

(٢) تمهيد القواعد ٣/٩٧ .

(١٠) حكم تقديم المستثنى

لا خلاف في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيداً أحدٌ ، أما تقديم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً ، فله صورتان :

الصورة الأولى :

أن يقع المستثنى في أول الكلام ، نحو : إلا زيداً جاء القوم ، وهذه الصورة أجازها الكسائي والزجاج(١)، واستُدل لهما بقول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما   أعد عيالي شعبة من عيالكا(٢)

وقوله :

وبلدةٍ ليس بها طُوريُّ   ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ(٣)

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٧٣ والتذييل ٣/٥٦٧وتمهيد القواعد ٣/٧١ والهمع ٢/١٩٤ .

(٢) من الطويل ، للأعشى ، انظره في : التذييل ٣/٥٦٧ وتمهيد القواعد ٣/٧١ والهمع ٢/١٩٤ والدرر ١/٤٩٠ والخزانة ٣/٣١٤ .

(٣) من الرجز ، للعجاج ، والطوري: بمعنى أحد ، ولا يكون إلا مع النفي ، وانظره في : الإنصاف ١/٢٧٤ وشرح الرضي ق١ ص ٧٢٧ والتذييل ٣/٥٦٧ وتمهيد القواعد ٣/٧١ والهمع ٢/١٩٤ والخزانة٣/٣١١ والدرر اللوامع ١/٤٩٠ .

وجه الاستدلال أن (خلا) وقعت هنا فى أول الكلام ، وفى تقديمها إشعار بتقديم (إلا) إذ هى الأصل ، ولا يقع الفرع فى موضع لا يقع فيه الأصل[(١)] .

ومنع الجمهور تقديم المستثنى أول الكلام[(٢)] وهو الصحيح ، واستدلوا بعدم سماع ذلك فى الكلام ، وبأن (إلا) مشبهه بـ (لا) العاطفة ، و(واو) المعية فى نحو: قام القوم لا زيد، وجاء البرد والطيالسة وهذان لا يتقدمان، فكذلك ما أشبههما ، ثم حكموا على ما ورد من ذلك بالشذوذ[(٣)] .

الصورة الثانية :

أن يقع المستثنى بين جزأى كلام مقدماً على المستثنى منه وما نسب إليه ، نحو: القوم إلا زيداً جاءوا ، وفى هذه الصورة ثلاثة مذاهب[(٤)] .

الأول : أنه لا يجوز مطلقاً ، سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف فلا يجوز: القوم إلا زيداً ذاهبون، ولا: القوم إلا زيداً فى الدار، لأن المستثنى يشبه المفعول معه ، فكما لا يجوز تقديمه مع الواو ، فكذلك لا يجوز تقديم المستثنى مع (إلا)، وهذا مذهب من يرى أن العامل فى المستثنى هو ما تقدم من فعل ونحوه[(٥)] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٩١/٢ والتذييل ٥٦٧/٣ وتمهيد القواعد ٧١/٣ والهمع ١٩٤/٢ .

(٢) انظر:المتبع ٣٥٩/١والتذييل٥٦٧/٣وشرح التسهيل٢٩١/٢ والهمع١٩٤/٢.

(٣) المصادر السابقة .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٥٧٠/٣ وتمهيد القواعد ٧٢/٣ والهمع ١٩٥/٢ .

(٥) انظر : التذيل ٥٧٠/٣ والهمع ١٩٥/٢ .

الثانى : الجواز مطلقاً ، مع العامل المتصرف وغير المتصرف .

الثالث : التفصيل بين أن يكون العامل متصرفاً فيجوز ، نحو: القوم إلا زيداً جاءوا ، أو غير متصرف فلا يجوز ، نحو : القوم إلا زيداً فى الدار، وهذا مذهب الأخفش(١) ، وهو الصحيح ؛ لأن السماع إنما ورد به ، ومن السماع الوارد قوله :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل   وكل نعيم لا محالة زائل(٢)

وقوله :

كل دين يوم القيامة عند اللـ   ـه إلا دين الحنيفة بور(٣)

وقوله :

معرساً فى بياض الصبح وقعته

وسائر الشيء إلا ذاك منجذب(٤)

---

(١) انظر : التذييل ٥٧٠/٣ والهمع ١٩٥/٢ .

(٢) من الطويل ، للبيد بن ربيعة العامرى ، انظره فى : شرح المفصل ٧٨/٢ والتذييل ٥٧١/٣ والهمع ١٩٥/٢ وتمهيد القواعد ٧٢/٣ والدرر ٤٩١/١ .

(٣) من الخفيف، لأمية بن أبى الصلت ، انظره فى : التذييل ٥٧١/٣ والهمع ١٩٥/٢ ، والدرر اللوامع ٤٩١/١ وتمهيد القواعد ٧٣/٣ .

(٤) من البسيط ، لذى الرمة ، والتعريس : النوم فى آخر الليل ، انظره فى : الديوان ٤٠/١ وتهذيب الأسماء واللغات ١٤١/١ والتذييل ٥٧١/٣ وتمهيد القواعد ٧٢/٣ ونزول الغيث ١٩٠ .

(١١) حكم المستثنى المقدم

يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، كما يجوز تقديمه على وصف المستثنى منه ، فإذا قدم المستثنى مع الأداة على المستثنى منه وجب فيه النصب ، سواء أكان الاستثناء موجباً أم غير موجب، لكن حكى يونس أن بعض العرب يقول : مالى إلا أبوك أحد ، فرفع المستثنى وهو مقدم على المستثنى منه[١] .

قال سيبويه : " وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا أبوك أحد ، فيجعلون (أحد) بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد ، فجلعوه بدلاً " [٢] .

وقال الفراء : " ومن العرب من يرفع الاستثناء المتقدم على أن تجعل الثانى بدلاً من الأول " [٣].

واختلف فى القياس على هذه اللغة ، فأجازه الكوفيون والبغداديون وابن مالك[٤] .

---

(١) انظر : شرح الرضى ق١ ص٧٢٦ والمساعد ٥٦٧/١ وتمهيد القواعد ٦٧/٣ وشرح الأشمونى ١٤٨/٢ .

(٢) الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٣) انظر : معانى الفراء ١٦٨/١ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٩٠/٢ وشرح الكافية ٧٠٥/٢ والتذييل ٥٦٤/٣ والمساعد ٥٦٧/١ والهمع ١٩١/٢ .

واستُدل له بقول حسان رضى الله عنه :

لأنهم لا يرجون منه شفاعة　　إذا لم يكن إلا النبيون شافع(١)

وبما أنشده الفراء :

مقَزَّع أطلس الأطمار ليس له　　إلا الضِّراء وإلا صَيْدُها نَشَبُ(٢)

وبقوله :

رأت إخوتى بعد الولاء تتابعوا　　فلم يبق إلا واحدٌ منهم شفرُ(٣)

ومنع القياس على هذه اللغة الجمهور ، واختاره ابن عصفور، وعللوا المنع بأنه لا يجوز رفع (زيد) فيقولنا: ما جاء إلا زيد أحد، على الفاعلية ، وجعل (أحد) بدلاً منه، لأنه أعم منه، والأعم لا يبدل من الأخص ، ولا يجوز رفع (زيد) على البدل ، و(أحد) فاعل ، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه(٤) ، وخرجوا ما ورد

---

(١) من الطويل ، انظر: التذييل ٥٦٣/٣ وأوضح المسالك ٢٦٨/٢ والمقاصد النحوية ١١٤/٣ وشرح الأشمونى ١٤٨/٢ والهمع ١٩٢/٢ .

(٢) من البسيط ، لذى الرمة ، والمقزع : الخفيف الشعر ، والأطلس : الأغبر ، والأطمار : الثياب الخلقة ، والضِّراء : الكلاب الضارية ، والنشب: المال ، انظر : معانى الفراء ١٦٨/١ والتذييل ٥٦٣/٣ وتمهيد القواعد ٦٧/٣ .

(٣) من الطويل ، وشفر: بمعنى أحد لا يستعمل إلا فى النفى ، انظر: اللسان (شفر) والتذييل ٥٣٠/٣ ، ٥٦٣ وتمهيد القواعد ٦٨/٣ والهمع ١٩٢/٢ .

(٤) انظر : المقرب /١٨٧ والتذييل والتكميل ٥٦٤/٣ وتمهيد القواعد ٦٨/٣ .

من ذلك على أن المستثنى منه بدل من المستثنى من وضع العــــام موضع الخاص[١] .

وذهب ابن الضائع إلى أن المستثنى منه بدلاً من مجموع (إلا) والمستثنى ، فــ (أحد) فى قولنا : ما قام إلا زيد أحد ، بدل من (إلا زيد) ، وهو من بدل الشىء من الشىء ، لأن(أحد) مســـاوٍ لـــ (إلا زيد) لأنه فى معنى (غير زيد)[٢] .

وإذا قدم المستثنى على صفة المستثنى منه وتوسط بينهما نحو : ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو ، وما مررت بأحد إلا أبـــوك صالح ، ففيه مذاهب :

أحدها : عدم الاكتراث بالصفة ، فيكون البدل مختاراً كأنك لـــم تذكر الصفة ، وهذا رأى سيبويه[٣] ، واختيـــــار المـــبرد ، واختلف فى بيان رأى المبرد ، فنسب له ابن مالك فـــــى شــــرح الكافيـــة والأشمونى القول بترجيح النصب[٤] ، ونسب له ابـــــن مالك فى شرح التسهيل وأبو حيان وابن يعيش ونـــاظر الجيـــش

---

(١) انظر : التذييل ٥٦٤/٣ ، ٥٦٦ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٥٦٦/٣ وتمهيد القواعد ٦٨/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢ وشرح الأشمونى ١٤٩/٢ .

وغيرهم[١] القول بترجيح الاتباع ، و هو الصحيح الموافق لما في المقتضب[٢].

وحجة من اختار الاتباع أن الصفة فضله ، فلا اعتداد بالتقدم عليها ، ولأن المستثنى إنما رجح اتباعه على نصبه في التام غير الموجب طلباً لمشاكلة ما قبله لفظاً، فإذا أتبع وبعده صفة متبوعة شاكل ما قبله وما بعده ، فكان اتباعه متوسطاً أولى من اتباعه غير متوسط[٣] .

الثاني : عدم الاكتراث بتقديم الموصوف ، فيقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجحاً ، وهو مذهب المازني، ونسب له ابن عصفور والفاكهي القول بوجوب النصب ، والصحيح أنه يجيز النصب راجحاً والاتباع مرجوحاً[٤].

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩٢/٢ وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٦/٣ وتمهيد القواعد ٥٣/٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨٤/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٦/٣ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٥٤٥/٣ وشرح الفاكهي على القطر ١٥٤/٢ وشرح الرضى ق١ ص٧٤٧ .

وحجة من اختار النصب أن المبدل منه منوى به الطرح ، فلا ينبغى أن يوصف بعد ذلك ، بل إذا أردت الوصف نصبته على الاستثناء ، لأن المستثنى منه حينئذ لا يكون منوياً به الطرح ، فيسوغ وصفه ، وأيضاً فإن البدل على نية تكرار العامل ، فإذا أبدلت كنت قد فصلت بين النعت والمنعوت بجملة وإذا نصبت على الاستثناء كنت قد فصلت بينهما بمفرد معمول لما تقدم فسهل الفصل به ، وأيضاً فإن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل[(١)] .

الثالث : جواز الأمرين الاتباع والنصب متساوين ، وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ، قال : " وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مرجحاً ، فتكافآ " [(٢)] .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والمبرد ، وهو أن الاتباع أرجح من النصب ، وهو اختيار ابن عصفور ، وابن مالك فى شرح التسهيل، والمالقى وغيرهم[(٣)]، ويندفع ما رجح به مذهب المازنى بأن حكم البدل فى الاستثناء ليس جارياً على أحكام البدل

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٨٤/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٥/٣ ، ٥٤٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢-٧٠٧ .

(٣) انظر : رصف المبانى /١٧٤ والمقرب /١٨٧ وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ .

فى غيره ، وتسميته بدلاً إنما هو باعتبار عمل العامل فيه وصحة حلوله محل المبدل منه[١] .

ورجحه المبرد بقوله : " والقياس عندى قول سيبويه ، لأن الكلام إنما يراد بمعناه ، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا فى بدل الغلط ، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام " [٢] .

---

(١) انظر : تمهيد القواعد ٥٤/٣ .

(٢) المقتضب ٤٠٠/٤ .

١٢- الوصف بـ (إلا)

يوصف بـــ (إلا) حملاً على (غير) ، كما حملت (غير) عليها في الاستثناء ، فيعرب الاسم بعدها بإعراب (غير) ، كما أعربت (غير) في الاستثناء بإعراب الاســم الذى بعد (إلا) ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [(١)] .

قال سيبويه: " هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفــاً بمنزلة (مثل)و(غير)،وذلك قولك:لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا.

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء لكنت قــد أحلت ، ونظير ذلــك قوله عز وجل ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ ونظير ذلك فى الشعر قوله ، وهو ذو الرمة :

أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليل بها الأصوات إلا بُغامها[(٢)]

كأنه قال : قليلٍ بها الأصوات غير بغامها ، إذا كانت (غير) غير استثناء " [(٣)] .

---

(١) سورة الأنبياء من الآية (١٢٢) .

(٢) من الطويل ، لذى الرمة ، أنيخت : أبركت ، بغامها: البغام صوت الظبى، استعارة للناقة ، انظره فى : المقتضب ٤٠٩/٤ وشرح التســهيل ٣٠٠/٢ والبحر المحيط ٣٧٣/١ ، والمغنى ٧٢/١ وشرح الأشمونى ١٥٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٣١/٢-٣٣٢ .

وشرط النحاة للوصف بـ (إلا) شروطاً، هي :

الشرط الأول : أن يكون الموصوف بها مذكوراً ، غير محذوف ، وهذا هو الفرق بين الوصف بـ(غير) والوصف بـ(إلا)[(١)] ، وهذا الشرط أهم الفروق بين (إلا) و(غير) ، و لم يشترط سيبويه غيره ، قال : " ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مثل) ، وإنما يجوز ذلك صفة، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون)، لا يجرى فى الكلام **إلا**على اسم،ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار "[(٢)] .

الشرط الثانى : أن يكون الموصوف بها جمعاً أو شبه جمع ، فالجمع نحو ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ ، وشبه الجمع نحو قوله :

لو كان غيرى سليمى الدهر غيّره

وقع الحوادث إلا الصارم الذكر[(٣)]

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٩٨/٢ والتذييل ٦٠٨/٣ وتمهيد القواعد ١٠٦/٣ والمغنى ٧٢/١ وشرح الأشمونى ١٥٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٣٣/٢-٣٣٤ .

(٣) من البسيط ، للبيد بن ربيعة العامرى ، انظره فى : الكتاب ٣٣٣/٢ والتذييل والتكميل ٦٠٥/٣ وتمهيد القواعد ١٠١/٣ والمغنى ٧٢/١ وشرح الأشمونى ١٥٦/٢ .

فـ (إلا الصارم) صفة لـ (غيرى) ، ومن أمثلة النحاة : عندى درهم إلا دانق ، والدرهم ليس جمعاً ، إلا أنه يمكن تأويله بالجمع لدلالته على دوانق متعددة [(١)] .

و لم يشترط سيبويه هذا الشرط ، ومثل بقوله : لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا ، والموصوف ليس جمعاً ولا شبيهاً بالجمع كما ترى[(٢)] .

الشرط الثالث : أن يكون الموصوف بها نكرة أو معرفاً بـ (أل) الجنسية، هذا مذهب أكثر النحاة ، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان ما بعد (إلا) معرفة نعت بها النكرة والمعرفة ، وإن كان ما بعدها نكرة لم ينعت بها إلا النكرة ، ومنهم من أطلق القول فأجاز أن ينعت بها النكرة والمعرفة حتى أجازوا أن ينعت بها الضمير[(٣)]،قال ابن عصفور:" ويخالف الوصف بـ(إلا) وما بعدها الوصف بـ(غير) ذلك من الصفات فى أنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة " [(٤)] ، وجعلوا منه قوله :

---

(١) انظر : المغنى ٧٢/١ وتمهيد القواعد ١٠٨/٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٣١/٢ والمغنى ٧٢/١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢٥٤/٢ والبحر المحيط ٢٦٦/٢ وشرح التسهيل ٢٩٨/٢ وتمهيد القواعد ١٠٦/٣ .

(٤) شرح الجمل ٢٥٤/٢ .

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النؤى والوتد[(١)].

وجعل المنعوت بـ (إلا النؤى) الضمير مستكن فى (تغير) .

ونقل أبو حيان عن صاحب البسيط أن جمهور النحويين على جواز كون (غير) تجرى على المعرفة ، فكذلك (إلا)[(٢)] ، كما نقل عنه قوله : " والظاهر أنها تقع فيما تقع فيه (غير) إلا فى الموضع الذى لا يتقدمها موصوف سواء كان فى النفى أم فى الإثبات ، وكان – يعنى الموصوف بها – مجموعاً أو مفرداً أو منكراً أو معرفاً " [(٣)] .

الشرط الرابع : أن تكون (إلا) واقعة حيث يصلح الاستثناء ، هذا مذهب أكثر النحاة[(٤)] ، وقال أبو حيان : " هذا كالمجمع عليه من النحويين " [(٥)] ، لكن كلام سيبويه يقتضى عدم اشتراطه[(٦)] ، حيث ذهب إلى أن (إلا) فى قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة

---

(١) سبق تخريج البيت .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٦٧٣/٣ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٦١٥/٣ .

(٤) انظر: المقتضب ٤٢٢/٤ والتعليقة ٦١/٢ وشرح الجمل ٢٥٤/٢ وشرح التسهيل ٢٩٨/٢ والبحر المحيط ٢٦٦/٢ والتوطئة /٢٨٠ وشرح المفصل ٩٠/٢ والمغنى ٧٢/١ وشرح الأشمونى ١٥٥/٢ .

(٥) التذييل والتكميل ٦١٧/٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٣١/٢ .

إلا الله لفسدتا ﴾ وقولهم : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ؛ صفة ، ومعلوم أنه لا يصح الاستثناء هنا .

وذكر هذا الشرط المبرد، قال: " وتقول هذا درهم غيرَ قيراط، كقولك: هذا درهم إلا قيراطاً ، وتقول : هذا درهم غيرُ جيد ، لأن (غير) نعت، ألا ترى أنه لا يستقيم: هذا درهم إلا جيد" (١).

ونقل عنه الفارسي وابن ولاد اشتراط هذا الشرط(٢) ، قال أبو على الفارسي : " قال أبو العباس : لا تكون (إلا) وما بعدها وصفاً إلا حيث يجوز أن يكون فيه استثناء " (٣) .

لكنه قال في موضع آخر من المقتضب : " هذا باب ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتاً بمنزلة (غير) وما أضيفت إليه ، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لهلكنا ، قال الله عز وجل ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ المعنى والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد ... " (٤) .

فذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ، و لم يشترط هذا الشرط .

وقيل : إن امتناع الاستثناء فى الآية راجع إلى المعنى ، قال الفارسي : " الاستثناء فى هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى ،

---

(١) المقتضب ٤/٤٢٢ .

(٢) انظر : التعليقة ٢/٦١ ، والانتصار لابن ولاد / ١٦٦ .

(٣) التعليقة ٢/٦١ .

(٤) المقتضب ٤/٤٠٨

وذلك أنه إذا قدر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبـــدلاً منها ، كما أنك إذا قلت : ما جاءنى أحد إلا زيد ، فـ (زيـــد) بدل من (أحد) ، ويصلح أن تطرح المبدل منه وتستعمل البدل ، فتقول : ما جاءنى إلا زيد ، ولا يجوز أن تقول على هذا : لـــو كان فيهما إلا الله لفسدتا ، لامتناعه فى المعنى، ولولا المعنـــى لم يمتنع ذلك فى العربية " [1] .

وذهب ابن الحاجب إلى اشتراط عدم صحة الاستثناء للوصف بـ (إلا) وهو عكس ما شرطه النحاه، قال ابن هشام:و شرط ابن الحاجب فى وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء، وجعل من الشـــاذ قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان[2]" [3]

و الراجح أن أكثر هذه الشروط التى شرطوها فى الوصـــف بـ (إلا) غير لازمة ، و لم يتحقق منها غير شرط واحد وهـــو أن يكون الموصوف بها مذكوراً ، و أمثلة سيبويه التى ذكرها تدفـــع ما عدا هذا الشرط ، قال ناظر الجيش : و لا ينبغي العدول عمـــا قاله سيبويه ، إذ لم ينهض على مخالفته دليل " [4] .

(١) التعليقة ٦١/٢ .

(٢) سبق تخريج البيت . ص٤٢

(٣) المغنى ٧٢/١ .

(٤) تمهيد القواعد ١٠٩/٣ .

١٣- ناصب (غير) في الاستثناء

تعامل (غير) فى الاستثناء معاملة ما بعد (إلا) فيجب فيها النصب في الاستثناء التام الموجب ، نحو : جاء القوم غير زيد ، ويجوز فيها الإتباع والنصب فى التام المنفى ، نحو: ما جاء القوم غير زيد ، وتعرب حسب العوامل الداخلة عليها فى الاستثناء المفرغ ، نحو : ما جاء غير زيد .

وإذا انتصبت على الاستثناء ، ففى الناصب لها أقوال[١] :

أحدها : أنها منصوبة على الاستثناء انتصاب الاسم الواقع بعد (إلا) ، فهى منصوبة عن تمام الكلام ، وهو مذهب المغاربة ، ورجحه السيوطى بقوله : " والذى أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها " [٢] .

الثاني: أنها منصوبة بالفعل المتقدم ، و هو مذهب السيرافى وابن الباذش ، و رده ابن عصفور بأنه غير مطرد ، لأنه قد لا يتقدمها فعل أو نحوه ، كما فى : القوم إخوتك غير زيد[٣] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦٥٣/٣ وتمهيد القواعد ١٤٠/٣ والهمع ٢٠٦/٢ وشرح الأشمونى ١٥٧/٢ .

(٢) الهمع ٢٠٦/٢ .

(٣) انظر : تمهيد القواعد ١٤١/٣ .

الثالث : أنها منصوبة على الحال ، وهو مذهب ابن مـــالك ونسبه لأبى على الفارسى وسيبويه[١] .

والراجح أنها منصوبة انتصاب الاسم الواقع بعد (إلا) ، ورده ابن مالك بما رد به مذهب ابن خروف والشلوبين فـــى موضـــع المصدر المؤول من (ما خلا) و(ما عدا) وهو أن معنى الاســـتثناء قائم بما بعد (غير) ، لا بـــ (غير)[٢] ، لكنه لا يتجه هذا الرد هنا، لأن (غير) مضافة لما بعدها ، والمضاف والمضاف إليه كالشـــيء الواحد.

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦٥٣/٣ وشرح التسهيل ٣١٢/٢ .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ١٤٠/٣ .

(١٤) الجر بـ (عدا وخلا وحاشا) وموضع الجار والمجرور

يستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا) فينصب المستثنى بها ويجر ، ولم يذكر سيبويه فى (عدا) إلا النصب ، وفى (حاشا) إلا الجر، وغلب فعلية (خلا) على حرفيتها[١] .

وأنكر النصب بـ (حاشا) بعض المتأخرين ، لكنه وارد فى السماع الفصيح ، ومنه قولهم : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ[٢] .

ونقل السيوطى عن بعض الكوفيين والفراء أن (حاشا) فعل دائماً ، وأنكروا حرفيتها ، وذهبوا إلى أن الجر بعدها بـ (لام) مقدرة ، لما كثر الكلام بها سقطت وعملت الخفض ، وأصل : حاشا زيد : حاشا لزيد[٣] .

وإذا سبقت (عدا) و(خلا) بـ (ما) وجب النصب بهما ، وحكم بفعليتهما ، وزعم الجرمى والكسائى والفارسى وغيرهم جواز الجر بعدهما[٤] ، وينبغى أن تقدر (ما) زائدة حينئذ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٤٧-٣٥٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٠٧ وتمهيد القواعد ٣/١٢٤ .

(٣) انظر : الهمع ٢/٢١٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢/٣١٠ والتذييل والتكميل ٣/٦٣٢ وتمهيد القواعد ٣/١٢٦ والهمع ٢/٢١٣ .

وإذا جر المستثنى بعد (خلا وعدا وحاشا) حكم بحرفيتها ، لكنهم اختلفوا فى موضع الجار والمجرور ، فذهب ناظر الجيش والسيوطى إلى أن الجار والمجرور فى موضع نصب لتعلقهما بما قبلهما من فعل ونحوه، كسائر حروف الجر ، وجوزه ابن هشام فى أوضح المسالك[١] .

وذهب ابن هشام فى المغنى والأشمونى إلى أن الجار والمجرور لا يتعلقان بما قبلهما ، بل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الراجح؛ لأن هذه الحروف لا توصل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه ، ولأنها بمنزلة (إلا) ، وهى غير متعلقة[٢] .

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٨٧/٢ وتمهيد القواعد ١٣٦/٣ والهمع ٣١٠/٢ .
(٢) انظر : الهمع ٣١٠/٢ وشرح الأشمونى ١٦٣/٢ .

(١٥) مرجع الضمير فى (عدا وخلا وحاشا وليس ولا يكون)

يستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا) فإذا انتصب الاسم بعدها كانت أفعالاً ، وكان المستثنى بها مفعولاً به ، وفاعلها ضمير لازم الإضمار ، وادعى الفراء أن (حاشا) لا فاعل لها ، وأن النصب بعدها إنما هو بالحمل على (إلا)[١] .

ويستثنى كذلك بـ(ليس ولا يكون) فينتصب الاسم بعدهما على الخبرية ، واسمهما ضمير لازم الإضمار ، وفى مرجعه ومرجع الضمير فى (عدا وخلا وحاشا) خلاف .

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن الضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكر ، فإذا قلت : قام القوم عدا زيداً ، فالتقدير : عدا هو ، أى : بعضهم زيداً ، واختاره ابن مالك فى التسهيل وأبو حيان فى التذييل والارتشاف[٢] .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦٣٥/٣ وتمهيد القواعد ١٣٥/٣ والهمع ٢١٢/٢.

(٢) انظر : الكتاب ٣٤٨/٢ والمقتضب ٤٢٦/٤ والتسهيل /١٠٦ والتذييل والتكميل ٦٣٤/٣ ، ٦٣٥ والارتشاف ٣١٩/٢ .

قال سيبويه : " ألا تراهم يقولون : أتينني لا يكون فـــلان ، وليس فلانة ، يريد : ليس بعضهم فلانة " [(١)] .

وقال:"وأما(عدا وخلا) فلا يكونان صفة،ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس) و(لا يكون) ، وهو إضمار قصته فيهما قصته في (ليس ولا يكون)، وذلك قولك:ما أتاني أحد خـــلا زيـــداً، وأتاني القوم عدا عمراً ، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيداً " [(٢)].

وذهب بعضهم إلى أن الضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فيكون التقدير في المثال المتقدم: عدا هـــو أي: القائم زيداً ونسبه الشيخ خالد الأزهري لسيبويه تبعاً لابن هشـــام في الحواشي[(٣)] ، وسبق بيان مذهب سيبويه .

ونسب أبو حيان والمرادي والسيوطي إلى المبرد القول بـــأن الضمير عائد على (من) المفهوم من معنى الكـــلام المتقـــدم[(٤)] ، وعليه فالتقدير في المثال المتقدم : عدا هو أي : من قام زيـــــداً ، لكن كلام المبرد في المقتضب يشير إلى أن مذهبـــه فـــي مرجـــع

---

(١) الكتاب ٢٤٨/٢ .

(٢) السابق .

(٣) انظر : شرح التصريح ٣٦٢/١ .

(٤) انظر:التذييل والتكميل ٦٣٤/٣ وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٦/٢ والهمع ٢١٢/٢ .

الضمير هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقد نبه لذلك الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله تعالى[(١)] .

وذهب الكوفيون إلى أن الضمير عائد على مصدر الفعل المتقدم، فالتقدير: عدا هو أى: قيامهم زيداً ، واختاره ابن مالك فى شرح التسهيل والرضى ، وأبو حيان فى منهج السالك[(٢)] .

وضعف مذهب سيبويه والجمهور لأن فيه إطلاقاً للبعض على الكل إلى واحد ، وهو لا يحسن[(٣)] .

والراجح مذهب الكوفيين ، وهو أن الضمير عائد على مصدر الفعل المتقدم ، واعترض عليه بأنه قد لا يكون فى الكلام فعل أو نحوه ، نحو : القوم إخوتك ما عدا زيداً ، والقوم قرشيون ماخلا عمرا ، وأجاب الدمامينى بأنه لو لم يوجد فى الكلام فعل يتصيد من معنى الكلام ما يمكن عود الضمير عليه ، فيقدر : عدا هو أى المنتسب إليك بالأخوة زيداً ، أو منتسب الأخوة إلى زيد[(٤)] .

---

(١) انظر : المقتضب ٤/٤٢٦ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/٣١١ وشرح الرضى ق١ ص ٧٣٤ ومنهج السالك /١٧٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/٣١١ والتذييل والتكميل ٣/٦٣٤ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٢/١٦٢ وحاشية يس على شرح الفاكهى ٢/١٥٨.

(١٦) موضع جملة الاستثناء

اختلف النحاة فى جملة الاستثناء إذا استثنى بـ (ليس ولا يكون) أو استثنى بـ (خلا وعدا وحاشا) غير مسبوقات بـ (ما) وانتصب الاسم بعدها، أيكون للجملة موضع من الإعراب أم لا ؟

أجاز السيرافى وابن هشام فيها وجهين(١) :

أحدهما : أن يكون لها موضع من الإعراب ، وهو النصب على الحال ، والمعنى فى : قام القوم خلا زيداً : قام القوم خالين زيداً ، أو عادين زيداً ، أى مجاوزين زيداً ، واختاره الرضى(٢) .

الثانى : أن لا يكون لها موضع من الإعراب وإن كانت مفتقرة إلى ما قبلها من جهة المعنى ، كما افتقرت جملة (مذ يومان) إلى ما قبلها فى قولنا : ما رأيته مذ يومان ، وهى لا موضع لها من الإعراب ، واختاره ابن عصفور(٣) .

---

(١) انظر : التسهيل ٦٣٥/٣ وتمهيد القواعد ١٣٦/٣ وأوضح المسالك ٢٨٤/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ق١ ص٧٣٤-٧٣٥ .

(٣) انظر : التذييل ٦٣٦/٣ وتمهيد القواعد ١٣٦/٣ .

وضعف الأول بأن جملة الحال تحتاج إلى رابط، ولا رابط هنا، إذ الضمير فى هذه الأفعال ليس عائداً على المستثنى منـــه كمـــا ضعف بأن جملة الحال هنا مصدرة بفعل ماض و لم تقترن بـــ (قد) ظاهرة أو مقدرة[١] .

وإذا سبقت الأفعال الثلاثة (خلا وعدا وحاشا) بـــــ (مـــا) وجـــب نصب المستثنى بهـا وخـــالف الجرمـــى والكســـائى والفارسى وابن جنى فزعموا أنه يجوز جره على تقديـــر زيـــادة (ما)[٢] ، وموضع (ما) والفعل نصب ، واختلف فـــى إعـــراب المصدر حينئذ، فذهب السيرافى إلى أن المصدر فى موضع نصـــب حال ، واعترض بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً ، وذهـــب ابـــن خروف والشلوبين إلـــى أن المصدر فى موضـــع نصـــب علـــى الاستثناء كانتصاب (غير) ، ورد بأن معنى الاستثناء قائم بما بعـــد (ما) وصلتها ، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاســـــتثناء لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان[٣] ، ورد أيضاً بأنها لا يفرغ لها الفعل ولو كانت بمنزلة (غير) لفرغ لها الفعل[٤] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦٣٦/٣ وتمهيد القواعد ١٣٦/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣١٠/٢ والهمع ٢١٣/٢ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٦٣٢/٣ وتمهيد القواعد ١٣٧/٣ وأوضح المسالك ٢٩٢/٢ وشرح الأشمونى ١٦٤/٢ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٦٣٢/٣ .

وذهب ابن الضائع واختاره الرضى إلى أن المصدر المذكـــور منصوب على الظرفية ، على تقدير حذف مضاف ، والتقديــــر : قام القوم وقت مجاوزتهم زيداً ، لأن (ما) المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً ، و لم يثبت فيها النصب على الحال[1] .

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦٣٢/٣ وتمهيد القواعد ١٣٧/٣ وشرح الرضـــى ق١ ص٧٣٥ .

ثبت بأهم المصادر

- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحـاة الكوفـة والبصـرة ، للزبيدى، تحقيق/ طارق الجنابى ، مكتبة النهضة ، عالم الكتب ، بيروت ، دون تاريخ .

- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، للدمياطى، تعليق الشيخ / على محمد الصبـاغ مطبعـة المشـهد الحسـينى ١٣٥٩هـ .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ، تحقيق د/ مصطفى النماس ، مطبعة المدنى ط(١) .

- الاستغناء فى أحكام الاستثناء ، للقيرافى ، تحقيق د/ طـه محسن ، بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الأصول فى النحو ، لابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ط(٣) .

- إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق د / زهير غازى زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ط(٣) .

– إملاء ما من به الرحمن ، للعكبرى ، بحاشية الفتوحات الإلهية ، دار المنار ، دون تاريخ .

– الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، الدار الثقافية العربية ، بيروت ، دون تاريخ .

– البحر المحيط ، لأبى حيان ، دار الفكر ، بيروت ، ط(٢) .

– البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، لابن أبى الربيع ، تحقيق د / عياد بن عيد البثيتى ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ط(١).

– التبصرة والتذكرة ، للصيمرى ، تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى ، مركز البحث العلمى ، جامعة أم القرى ط(١) .

– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبرى ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامى ، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م .

– تذكرة النحاة، لأبى حيان ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط(١) .

– التذييل والتكميل ، لأبى حيان رسالة دكتوراه ، إعداد د/ حماد حمزة البحيرى ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربى ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، إعداد د/ إبراهيم جمعة العجمى .

– تهذيب الأسماء واللغات للنووى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ .

– الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة وآخر ، دار آفاق ، بيروت ط(٢) .

– حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، دار إحياء التراث العربى ، عيسى البابى الحلبى .

- حاشية يس على شرح الفاكهى ، لقطر الندى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ط(٢) .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادى ، تحقيق/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى ط(١) .

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة بمصر ط(١) .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطى ، تحقيق محمد باسل عيون السور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

- ديوان ذى الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلى ، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان بيروت ط(٢).

- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط(٢) .

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه ، دون تاريخ .

- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوى المختون ، دار هجر ط(١) .

- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشـــركاه ، دون تاريخ .

- شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور ، تحقيق د / صاحب أبو جناح ، إحياء التراث الإسلامى ، العـــراق ، ١٤٠٢هـــ-١٩٨٢م .

- شرح الرضى لكافية ابن الحاجب ، القسم الأول ، تحقيق د/ حسن بن محمد إبراهيم الحفظى ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط(١) ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعـــم أحمد هريدى ، دار المأمون للتراث ط(١) ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، دون تاريخ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى ، دار العروبة بالقاهرة ، ١٩٥٧م .

- قضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ، رسالة دكتوراه ، إعدد / الحسينى محمد الحسينى ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق الشيخ / عبد السلام هارون ، الخانجى .

- الكشاف للزمخشرى ، مطبعة الاستقامة ، ط(٣) ، ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م .

- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق نخبة من العلماء ، دار المعارف المصرية .

- مجالس ثعلب ، تحقيق الشيخ / عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط(٤) .

- مجيب الندا ، إلى شرح قطر الندى ، للفاكهى ، مصطفى البابى الحلبى وأولاده ، ط(٢) .

- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ، عنى بنشره ج.برجشتراسر ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .

- مسائل الخلاف النحوى بين الكسائى والفراء ، تأليف د/ الحسينى محمد الحسينى ط(١) ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ .

- المسائل المشكلة لأبى على الفارسى ، تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوى ، مطبعة العالى ، بغداد .

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، جامعة أم القرى ط(١) .

- المطالع السعيدة للسيوطى ، تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، دون تاريخ.

- معانى القرآن للفراء ، ت الأستاذ /محمد على النجار وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ط (٣) .

- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د / عبد الجليل شلبى ، عالم الكتب ، بيروت ط(٢) ١٩٨٠ م .

– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيـــق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، مطبعة محمد على صبيح ، دون .

– المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية ، للعينى بهامش الخزانة .

– المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان .

– المقتضب للمبرد ، ت الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٠ هـ .

– المقرب لابن عصفور، مطبعة العانى ، بغداد سنة ١٩٨٦م.

– نزول الغيث للدمامينى ، تحقيق ذ/ الحسينى محمد الحسينى، ط(١) ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

– همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيـــق/ أحمد شمـــس الديـــن ، دار الكتـــب العلميـــة ، بـــيروت ط(١) ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

فهرس الموضوعات


تم بحمد الله